

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والسبعين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء، ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٢، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ش. قاتيري ماينا (كينيا)

قائمة المشتركين في الجلسة العامة

السيد ف. ل. اسراييليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد س. بروكوفيف	
السيد ف. ف. برياخين	
السيد ت. تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف. يوهانس	
السيد ر. طارسيا موريتان	<u>الأرجنتين</u>
السيد ت. فندليه	<u>استراليا</u>
السيد ه. فيغينر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن. كليغلر	
السيد و. رور	
السيد أ. دامانيك	<u>اندونيسيا</u>
السيد ف. قاسم	
السيد ح. مهالتي	<u>ايران</u>
السيد م. الهسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ك. م. أوليفا	
السيد ا. دى جيوفاني	
السيد م. أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ط. أطف	
السيد آ. دى سوزا آى سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س. دى كمروز دوارته	
السيد أ. اوتكيلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد م. نوارفاليس	
السيد تبالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد سوتروف	
السيد ديانوف	
السيد ميخايلوف	
السيد يو مونج سونغ غي	<u>بورما</u>
السيد يوتين كياو هونغ	
السيد يوثان تون	

قائمة المشتركين في الجلسة العامة (تابع)

السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ي • سيالوفيتش	
السيد ت • سترويفاش	
السيد ح • بينافيد س دي لا سوتا	<u>بيرو</u>
السيد م • فيغودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • تسيمبا	
السيد ل • ستافينوفا	
السيد ي • بيمروشيك	
السيد طقار	<u>الحزائير</u>
السيد غ • هردير	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • تيليكه	
السيد ف • ساياتس	
السيد ر • تراب	
السيد ت • مالمسكانو	<u>رومانيا</u>
السيدة أ • ايكانعا كابييا	<u>زائير</u>
السيد ك • م • هيلتينبوس	<u>السويد</u>
السيد ه • برغلوند	
السيد ع • اكهولم	
السيد س • اريكسون	
السيد تيان حن	<u>الصين</u>
السيد يو منح جيا	
السيد وانغ زي هون	
السيد لن تشع	
السيد لي ويمين	
السيد سوكا يمنغ	
السيد يو زهونغ زهو	
السيد ج • دي هوس	<u>فرنسا</u>
السيد د ابوفيل	
السيد ح • آ • زاراغا	<u>فنزويلا</u>
السيد ح • ر • سكير	<u>كندا</u>
السيد ح • عود رو	

قائمة المشتركين في الجلسة العامة (تابع)

السيد ب • نونيهيس موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد س • غاتيرى ماينا	<u>كوبا</u>
السيد د • د • دون ناحيرا	
السيد ج • م • كيهوى	
السيد ج • ن • مونيو	
السيد ابراهيم علي حسن الآنسة وفاء بسيم	<u>مصر</u>
السيد محمد الشرايبي	<u>المملكة المغربية</u>
السيد أ • غارثيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • فونزاليس اى رينرو	
السيد د • م • سامرهيس الآنسة ح • أ • ف • رايت	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د • ارد مبلغ	<u>منغوليا</u>
السيد ش • أوشير بولد	
السيد ح • أ • ايد جيفرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و • أ • اكينسانيا	
السيد ت • أغويي — ابرونزى	
السيد أ • أ • أبو باكار	
السيد أ • أ • أد يهوجو	
الآنسة أ • أ • س • أوكيحي	
السيد تر • ساران	<u>النيد</u>
السيد أ • كوميتش	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • فاخدا	
السيد ف • فان دونغن	<u>هولندا</u>
السيد ه • فاغناكرز	
السيد ر • ج • اكرمان	
السيد أ • ج • ج • أوصس	
السيد ل • ح • هيلدز	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م • د • باسي	
السيدة م • ونستون	
السيد ر • سكوت	

قائمة المشتركين في الجلسة العامة (تابع)

السيد ي • أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م • تكاهاسي	
السيد ت • كاواكيتا	
السيد ت • أراي	
السيد م • فرونتش	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد ر • جايبال	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي</u>
السيد ف • براساتيحي	<u>للأمين العام</u>
	<u>نائب أمين اللجنة</u>

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة التاسعة والسبعين بعد المائة للجنة نزع السلاح .

تواصل اللجنة اليوم دراستها للبند ٢ من جدول أعمالها المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . على أنه ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز للأعضاء اذا رغبوا الادلاء ببيانات عن أي موضع آخر يتصل بأعمال اللجنة .

ولدى على قائمة المتحدثين هذا اليوم ممثلوا نيجيريا وابطاليا وهولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ومنغاريا والصين وأستراليا والنرويج .

ويادى ذى بدء اسمعوا لي بأن ارحب بحرارة بممثل النرويج في هذه اللجنة ، السفير فايرن ، وهو دبلوماسي ذو خبرة واسعة وقد طالج مسائل تتعلق بنزع السلاح منذ فترة طويلة . ويشغل السفير فايرن منذ عام ١٩٧٧ منصب المستشار الخاص بشؤون نزع السلاح في وزارة الخارجية النرويجية ، ومنذ عام ١٩٧٨ منصب المدير العام لقسم التخطيط السياسي والبحوث التابع لهذه الوزارة ، كذلك ، فقد كان السفير فايرن رئيسا للوفد النرويجي في كل من الدورتين الاستثنائيتين الأولى والثانية للجمعية العامة المكرستين لنزع السلاح ، ورئيسا للمؤتمر الاستعراضي الذي عقد عام ١٩٨٠ للاتفاقية الخاصة بحظر الأسلحة البيولوجية . ويشغل السفير فايرن ايضا منصب رئيس المجلس الاستشاري لوزارة الخارجية المعني بنزع السلاح وتحديد الأسلحة .

وأعطي الكلمة الآن الى المتحدث الأول على قائمتي ، وهو ممثل نيجيريا الموقر ، سعادة السفير ايد جيفرى .

السيد ايد جيفرى (نيجيريا) : السيد الرئيس ، انه من دواعي الارتياح الكبير لوفدي ان نراكم - ممثل بلد افريقي غير منحاز وشقيق - ترأسون اجتماعات هذه اللجنة لشهر آب/ اغسطس . وقد أثبتتم من خلال الطريقة الكفأة التي أدركتم بها شؤون اللجنة ما تملكونه من خبرة ومهارة دبلوماسية ، وانني أتعهد بتعاون وفدي وتأبيده في قيامكم بتنفيذ مهتمكم الشاق . ويستحق ايضا صد بقي الحميم وزميلي ، السفير أوكاوا امتناننا للطريقة الموفقة التي اضطلع بها بواجباته أثناء دورة الربيع . وأقدم عبارات الترحيب القلبية الى زميلنا الجديد السفير داتكو من رومانيا ، وانني اتطلع الى العمل الوثيق معه . كذلك فاننا نودع صد بقنا العووب والودود السفير فنكاتسواران من الهند الذي سيغادر جنيف بها ثانيا في أواخر هذا الأسبوع .

لقد كان لي الشرف منذ ست عشرة سنة ان اجلس في هذه القاعة الموقرة وأن امثل بلدي في لجنة ال ١٨ لنزع السلاح ، وقد كان شعوري حينذاك ان سباق التسلح يمثل أحد الأعراض لمرض كامن ، واذا استطعنا معالجة ذلك العرض ، فان الأعراض ستختفي . انني أعلم أن جميع الأطباء الأكفاء يميزون بين العرض وأعراضه ، وتهدف وصفاتهم بصفة عامة الى معالجة المرض لا الأعراض .

وبعد الفشل التام للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح فانني أكثر اقتناعا مما كنت عليه منذ ست عشرة سنة بهذا المعنى للتفكير فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن سباق التسلح ونزع السلاح . واذا أجز لي أن أعيد صياغة الكلمات التي أدلى بها زميلي الصيني الموقر فانكم اذا أردتم اصطياد سمكة لا تتسلقون شجرة وانما تذهبون الى النهر .

ويمكن ان يعزى فشل الدورة الاستثنائية الثانية لعدة عوامل بحسب زاوية رهبا المرء، وفي اعتقادي ان بعض هذه العوامل هي :

١٠ أولاً ، انعدام الشعور بالواقعية الذي شكل الأساس لبعض الأفكار المجردة النظرية ، التي استتبعت في هذه اللجنة ؛

و ٢٠ انعدام الارادة السياسية لدى الدول العسكرية الكبرى الممثلة في هذه الهيئة . وفي هذا الصدد أود أن اذكر بأن ضوا موقرا من أعضاء هذه اللجنة قد نبهنا أثناء دورة الربيع الى ان الارادة السياسية لا تصنع هنا في جنيف وإنما تجلب من عندنا ، أى بعبارة أخرى ، ان ما يمكن تحقيقه في جنيف يعتمد الى حد بعيد على تقدير حكومة كل منا للوضع الدولي وعلى مقتضيات الأمم المترتبة على مثل هذا التقدير .

انني أتساءل عما اذا كان من الممكن ان نتكلم بجدية عن نزع السلاح دون أن نحاول الاجابة على السؤال التالي : ما هي الأسباب المؤدية الى سباق التسلح أو لماذا تكون الأمم اجمالا غير مستعدة لنزع السلاح ؟ ان بعض البيانات التي أدلي بها في هذه القاعة منذ بداية دورة الربيع تشير فيما يبدو ، الى الأجوبة الصحيحة لهذا السؤال . فقد بصحنا بالفعل مثل الصين العوقر ، السفير تيان جين ، بعدم البحث عن سكة في أعلى شجرة . كما أهدت السيدة انغاثورسون ، رئيسة الوفد السويدي في بيانها الذي أدلت به في ٣ آب/ أغسطس ، الأسباب التي جعلت النتائج التي حققناها في الدورة الاستثنائية الأولى أفضل مما حققناه في الدورة الاستثنائية الثانية . وقد اعترفت بأن الدورة الاستثنائية الأولى قد عقدت " في وقت كانت العلاقات الدولية فيه ، والعلاقات بين القوتين العظميين بصفة خاصة ، أفضل للغاية ، مما هي عليه الآن " . وبخصوص النقطة نفسها قال السفير لويس فيلدز من الولايات المتحدة في ١٠ آب / أغسطس " ان لجنة نزع السلاح قد أخفقت في انتاج ولو معاهدة وحيدة ، ويعزى هذا للأسباب مختلفة ، الا أنه في نظر وفدي أن الدرس الحقيقي من الدورة الاستثنائية الثانية هو أن هيئمة التفاوض هذه لا يمكن ان تقيد نفسها بنظرة ضيقة للعالم . فاذا ما فعلت ذلك ، فإلها ستعرض لخطر فقدان الصلة بهدفها الحقيقي " . وفي رأيي أن هذا بيان عميق ليس من حيث الطريقة البليغة التي عرض بها فحسب بل بسبب أهمية الرسالة التي ينطوى عليها .

ويمكن الاشارة الى أن معظم الاتفاقات في مجال مفاوضات نزع السلاح قد تمت خلال فترات ساد فيها مناخ دولي طيب . فان معاهدة عام ١٩٦٣ للحظر الجزئي للتجارب ، ومعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ ، والاتفاقات المنبثقة من معادلات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، التي تم التوقيع عليها في عهد الانفراج ، كلها عبارة عن أمثلة للتقدم الذي يتم تحقيقه في مفاوضات نزع السلاح ، في ظل مناخ دولي ملائم .

فاذا كان من الممكن اقامة علاقة بين النجاح في مفاوضات نزع السلاح وبين مناخ دولي ملائم ، ألا يكون من المجدي لنا ان نبذل جهودا جديدة لتحسين المناخ الدولي وأن نكدح في الوقت ذاته في المفاوضات بشأن نزع السلاح ؟ ولن اقترح انشاء فريق عامل هنا أو في أي مكان آخر في منظومة الأمم المتحدة ، لمراقب تنفيذ الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة ولا سيما بالفقرة ٤ من المادة ٢ . واذا تم انشاء مثل هذا الفريق فسبكون لعمله اثر حافزا لا فحسب على برنامج نزع السلاح بل وكل مفاوضات نزع السلاح بصفة عامة .

ونشهد اليوم جميعا سباق التسلح المتزايد باستمرار بين القوتين العظميين وبين غيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وهذا انعكاس محزن للفضى وعدم سيادة القانون في الشؤون الدولية . وقد كان لهذا السباق وللعنفاسة التي تتولد منه آثار جانبية في مناطق أخرى من العالم ، ولا سيما في العالم الثالث الذي نشبت فيه — كما نعلم جميعا — كافة الحروب منذ عام ١٩٤٥ . وقد سبب هذا معاناة لا توصف لملايين الأشخاص في العالم الثالث ، كما أعاق بقدر ليس بالقليل عملية التطور الاقتصادي .

وان وفدى لعلى اقتناع بأنه كان يتعين على هذه اللجنة منذ وقت طويل أن تتركس بعض الجلسات غير الرسمية لاجراء مناقشات حول العلاقة الوثيقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية ، ونأمل ان لجنة نزع السلاح ستخصص في دورتها التي ستعقد عام ١٩٨٣ ، وقتا لهذا البند الهام من جدول الأعمال .

واسمعوا لي الآن بأن أعلق باختصار على برنامج عمل اللجنة لهذه الدورة . ان وفدى يوافق على أن الفترة القصيرة المتاحة لنا في هذه الدورة تفرض علينا ان نكون انتقائيين وأن نقتصر على معالجة المسائل التي تتسم بأكثر قدر من الالاحاح والأولوية في جدول أعمالنا ، ولذلك نؤيد قيام الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية بالاجتماع فورا . وفي رأينا ان الولاية المحددة مع كل ما تنطوى عليه من عيوب ينبغي ألا تسد الباب في وجه المزيد من المقترحات والمبادرات التي من شأنها ان تضفي مزيدا من الواقعية على الاختصاصات السطحية حاليا . ويرحب وفدى بالانتخاب الاجماعي للسفير كورت ليد غارد كرئيس للفريق العامل ، ولئن يكن من دواعي أسفني ان تقدر دولتان من الدول الحائزة للأسلحة النووية عدم الاشتراك في أعمال الفريق العامل ، فانني اعتقد ان تصرفهما يعكس عدم اليقين الذي يكتنف المناخ الدولي . وفي رأى وفدى أن عدم التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بأحكام المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار النووي قد أنشأ وضعاً من الفصل العنصرى النووي لا يساعد على ايجاد حل للمشكلة النووية .

وبأسف وفدى لاستمرار تعرض صداقية وفعالية هذه اللجنة للخطر بسبب فشلها في الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن المسألة الملحة ذات الأولوية المتمثلة في وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وقد اثبت الحماس التلقائي الذي تجلى حتى الآن في " حركات السلم " ان هناك اقتناعا عالميا بعدم امكانية قبول خيار الأسلحة النووية .

اننا نوافق تماما على خيار التجميد النووي ، وعلى وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض تتعلق بالأسلحة ، وعلى وقف انتاج المزيد من الأسلحة النووية .

ونطلب من جديد أن تقدم فورا مقترحات مجموعة ال ٢١ المتضمنة في الوثيقة CD/180 للس اللجنة بهدف اتخاذ قرار بشأنها . ويتفق وفدى مع الوفد الهندي على أن هناك موادا كافية في ردود جميع الدول ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، على مذكرة الأمين العام استجابة لقرار الجمعية العامة ٨١/٣٦ ب٤ ، لكي تتركس هذه اللجنة وقتا لمناقشة التدابير المفضية الى كيفية منع حدوث حرب نووية . كما نؤيد اقتراح الهند بانشاء فريق عامل معني بوضع وقع حرب نووية .

ولئن نكن نرحب بمبادرات جنيف الثنائية بخصوص الاسلحة النووية المتوسطة المدى والأسلحة الاستراتيجية ، فاننا نأمل أن يكون النطاق في المستقبل من السعة بحيث يكفي لتغطية كافة منظومات الأسلحة . اننا ننضم كذلك الى النداء الذي يناشد بالأ يتحول هذا المحفل

الى عبارة سرية يتخذ فيها التستر على الأنباء ، اذ انه في الواقع من حق هذه اللجنة والمجتمع الدولي بأكمله ان يكونا على اطلاع على حالة المفاوضات .

وبمثل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مسألة أساسية أخرى في جدول أعمال اللجنة ، ونرى الحاج هذه المسألة في عملية نزع السلاح النووي بأكملها . ان اضافة الطابع العسكري على الفضاء الخارجي بصورة متزايدة يمثل اتجاها اكثر خطورة في سباق التسلح ، ولوفدي ايمان راسخ بأن الفضاء الخارجي يشكل تراثا مشتركا للبشرية يتعين استعمله لأغراض سلمية فقط . ولئن نكن نؤيد انشاء فريق عامل مخصص لهذا الموضوع ، فاننا نعتقد ان نطاق الاتفاقية يجب ان يكون شاملا بقدر كاف بحيث يغطي منظومات الأسلحة المضادة للتوابع .

وكون أن الجمعية العامة لم تتمكن في دورتها الاستثنائية الثانية من الاتفاق على برنامج شامل لنزع السلاح ، أمر مخيب للأمل ومثبط للهمم ، الا أن عزم وفدي لم يهين . فمازلنا نعتقد ان وضع برنامج شامل لنزع السلاح ينطوي على تدابير دولية متعددة وملحومة لنزع السلاح وعلى ترتيب واضح للأولويات لتنفيذ في فترة زمنية محددة لمن شأنه ان يتيح الأمل بتحقيق نزع السلاح العام الكامل . وانا اذ نوافق على أنه ينبغي ارجاء الفريق العامل خلال ما تبقى من دورة عام ١٩٨٢ لكي تتاح الفرصة للتفكير ولا جراء مشاورات غير رسمية في ظل الرئاسة القديرة للسفير فرانسوا روهلير ، فاننا نرجو أن فترة التأمل هذه لن تتخذ كذريعة لاخفاء تكتيكات المماطلة من طرف تلك الوفود التي تريد ان تترى البرنامج وقد تم التخلي عنه على الدوام . وبتمسك وفدي بالموقف نفسه ازاء الفريقين العاملين المخصصين لضمانات الأمن السلبية وللأسلحة الاشعاعية . كذلك فمن الممكن ان توفر فترة " الهدوء " الوقت الكافي لاعادة التفكير في هذه المسائل وخاصة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي بقيت مساهماتها السياسية محيرة خلال المفاوضات . وقد تتجسس المشاورات غير الرسمية في ايجاد حلول توفيقية للمشاكل .

وقد رحب وفدي بقرار اللجنة بتركيز المفاوضات خلال دورة الصيف هذه على الأسلحة الكيميائية . ونعتقد ان هذه الأسلحة تشكل بعد الأسلحة النووية مباشرة ، أخطر الأسلحة ذات التدمير الشامل . غير أنه لا ريب لدينا في الطابع العسير للتفاوض اللازم لتحقيق نجاح في هذا المجال حتى وان كان متواضعا نظرا للمواقف الثابتة لكل من الكتلتين الكبيرتين . وسبواصل وفدي كالعادة التعاون بنشاط مع السفير سوبكا من بولندا الذي يسرنا ان نراه بدمر أعمال الفريق العامل .

ان وفدي كان من بين أولئك الذين استمعوا باهتمام عميق الى السفير فيلد ز من الولايات المتحدة عندما قام منذ اشهر قليلة ، بتوضيح موقف بلده ازاء تحقيق حظر كامل للأسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه . وفي تلك المناسبة علمنا ان الولايات المتحدة تنوي تحديث قدرتها على حرب بالأسلحة الكيميائية لأن أحد الخصوم المحتملين لم يخفض على فرار الولايات المتحدة من قدرته الخاصة على حرب كيميائية بل قام بزيادتها الى حد كبير جدا وأصبح يهدد بذلك أمن الولايات المتحدة ، وأخذ هذا الخصم - كما لو لم يكن في ذلك الكفاية - يتشكك فيما اذا كان يمثل لا اتفاقية الأسلحة البيولوجية . وانضم وفدي حينئذ الى وفد السويد في القول ان برنامج الولايات المتحدة للتحديث لن يفضي الا الى بداية سباق غير رشيد للأسلحة الكيميائية من شأنه ان يزيد من تعقيد أعمال الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، ومازلنا متمسكين بهذا الرأي .

واستمع وفدى مرة أخرى باهتمام الى كلية الولايات المتحدة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٨٢، ووافقنا على الرأي الذي تم الادلاء به بأن ترتيبات التحقق والامثال الخاصة باتفاقية مقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية ينبغي ان تكون فعالة بمعنى الكلمة لكي تضمن حضرا كاملا للأسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه .

وقد بينا في عدد من المناسبات موقفنا ازاء الأحكام الخاصة بالتحقق لاتفاقية مقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية ، ونود ان نذكر مرة أخرى أنه ينبغي لاتفاقية خاصة بالأسلحة الكيميائية أن تتصل على مجموعة من الوسائل الوطنية والدولية للتحقق وينبغي ان تتم وتكمل هذه الوسائل بعضها بعضا . فالاعتداد كلها على تدابير التحقق الوطنية هو في رأينا امر غير واقعي ولا يمكنه ان يولد ثقة دولية في اتفاقية خاصة بالأسلحة الكيميائية . وهناك خلافات أساسية في النهج بالنسبة لمسألة التحقق ولا يمكن احراز اي تقدم حقيقي في وضع اتفاقية الا بتضييق الفجوة بين هذه الخلافات . ولهذا ، يرحب وفدى بمشروع الأحكام العامة الذي قدمه الاتحاد السوفياتي والذي يمثل بلا شك قاعدة لعمل ملموس في المستقبل . وفي هذه المرحلة الحاسمة لا نود الا أن نؤكد على أننا نعتقد بأنه من الواجب ان تضمن الاتفاقية المقبلة الخاصة بالأسلحة الكيميائية تدمير عوامل و ذخائر ونبائط الحرب الكيميائية ، وأن تضمن بالاضافة الى ذلك تدمير وازالة وسائل انتاج الأسلحة الكيميائية . ولئن تكن قد وافقتنا بصفة عامة على أن ينفذ هذا في غضون عشر سنوات من تاريخ بدء سريان الاتفاقية ، فإننا سوف نهجد آلية تهدف الى تحقيق هذا في فترة زمنية اقل من ذلك ، لكي نضمن ان يتم الانضمام الى الاتفاقية على نطاق أوسع وعلى نحو سريع ، مما سيعزز الثقة الدولية ، ويساهم في عطية نزع السلاح . وفي حين ان الأحكام الخاصة بالتحقق ما زالت تمثل عقبة رئيسية يجب تجاوزها ، فان مشكلة نطاق الاتفاقية جديدة مع ذلك بشئ من الاهتمام . وبينما لاحظ وفدى الآراء التي أدلى بها الاتحاد السوفياتي ، فمازلنا نعتقد انه ليس هناك أية صعوبة قانونية تحول دون ادراج حكم يتعلق بالاستعمال ، حيث ان مثل هذا الحكم سيعزز بروتوكول عام ١٩٢٥ بأن يضيف اليه تدابير خاصة بالتحقق . وحيث انه حتى لو طبق فوراً حظر لانتاج الأسلحة الكيميائية فسوف يحتفظ بهذه الأسلحة في الفترة ما بين سريان مفعول الاتفاقية والاطار الزمني للتدمير التام . ومع ذلك فلا يمكن ضمان التقدم اللازم بشأن هذه المسألة الا بتغيير كبير في الارادة السياسية لبعض الدول . ان العنصر الهام بالنسبة لوفدى هو أنه ينبغي أن تتضمن الاتفاقية حكما فعالا يشير الى أحكام بروتوكول جنيف يقضي بعدم استعمال الاسلحة الكيميائية ، وينص على آلية فعالة للتحقق من استعمال الاسلحة الكيميائية .

ان فشل هذا الجهاز في تسجيل أي تقدم منذ انشائه ما زال يثير بالقلق . وقد يكون من المناسب الآن ان تلقى نظرة اخرى على هذه الآلية ، للبحث عما اذا كانت هناك طرق أخرى تسمح بزيادة فعالية هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف . وعلى الرغم من أننا على حق اذ نتمسك بالهدأ القائل بأن لا بديل للصراحة وحسن النية ، فقد بينت تجربتنا ان بعض اجراءاتنا التنظيمية بحاجة الى استعراض دوري لكي تكون اللجنة عملية الوجهة .

ومما يخطر ببالنا بوضوح قاعدة توافق الآراء والطريقة التي استخدمت بها في اللجنة لاعاقه حتى القضايا الواضحة المعالم كالوسائل المتعلقة بالاحرامات . ان القواعد وضعت من أجل الانسان وليس العكس . وبتمسك وفدى بالرأي القائل بأن هذه الهيئة ذات صلاحية لمراعاة القواعد التي يتضح انها مقيدة أو عاقبة بدلا من ان تكون مفيدة .

ولقد عرضت مقترحات أخرى تتعلق مثلا بمنح الأفرقة العاملة المخصصة الحرية في أن تقرر الاجراءات الخاصة بعملها ، وبامكانية مد فترة عمل اللجنة ، وتعبير الاسم لاعلاء مكانة هذه الهيئة التفاوضية . وجميع هذه المقترحات مفيدة ، ويمكن لهذه اللجنة ان تدرسها وان توضع توصيات ملائمة بشأنها للجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .

غير أن مسألة التوسيع تتطلب دراسة دقيقة وموضوعية اذ كان الهدف منها هو تعزيز فعالية هذه اللجنة . ومع أن وفدي موافق من حيث المبدأ على انه ينبغي اتاحة فرصة كافية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاشتراك كمراقبين في أعمال اللجنة ، فانه يعتقد رغم هذا ان العدد الحالي للأعضاء كاف لأغراض التفاوض . وهذا لا يعني أننا نعارض توسيعا محسوبا للعضوية يجب أن يراعى فيه التوزيع الجغرافي بالإضافة الى ما يقدمه غير الأعضاء من مساهمات ايجابية في الجهود المبذولة لتتج السلاح ، فهذه الطريقة فقط يمكن ضمان التوازن في تمثيل المجتمع الدولي .

وهذه مسائل محددة وشروط أولية لازمة للتقدم . ولا يسعنا أن نضيع وقتا ثميننا في هذه القاعة الجميلة كما فعل الامبراطور نيرون " اذ بعثت روما تحترق " . فالبشرية تواجه اوقاتا مزعجة لم يسبق لها مثل في التاريخ ، وخطر حدوث كارثة نووية يحدق في وجوهنا : انني أرجو أن تكون هذه اللجنة في مستوى التحدي .

الرئيس : أشكر ممثل نيجيريا لبيانه وللكتابات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة وأعطي الكلمة الآن الى ممثل ايطاليا الموقر ، سعادة السفير آلبيسي .

السيد آلبيسي (ايطاليا) : السيد الرئيس، ان الوفد الايطالي يسود أولا أن يهنئكم بمناسبة توليكم منصب الرئاسة لهذه اللجنة وأن يتنى النجاح الكامل لأعمالكم . ان الكفاءة التي أبدتوها في توجيه اعمالنا فهي انعكاس آخر لمزاياكم العظيمة كدبلوماسي محنك وممثل بجدارة لبلد تربطه بايطاليا علاقات مثمرة .

ويود وفدي أن يشكر الرئيس السابق ، السفير اوكاوا للطريقة المثالية التي أنجز بها مهمته خلال فترة عصبية بصفة خاصة في أعمال لجنتنا .

أود كذلك ان انتهز هذه الفرصة لأرحب بممثل رومانيا الجديد ، السفير داتكو ، ترحيبا حارا ، وأن أعرب عن أسف وفدي لذهاب عضو بارز من أعضاء هذه اللجنة ، وهو السفير فنكاتسواران ممثل الهند الموقر ، واسمحوا لي، سيدى الرئيس، بأن انضم اليكم في كلمات الترحيب التي وجهتموها الى السفير فاين من النرويج .

وبما ان هذه الدورة التي تعقدتها اللجنة قصيرة ، فاني أشعر بأن هناك فائدة أكبر في أن أقصر في ملاحظاتي على بيان موجز لآراء وفدي حول بعض المسائل التي تتصل بأعمالنا الجارية بصورة مباشرة أكثر من غيرها من المسائل ، وهي حظر التجارب النووية والأسلحة الكيميائية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ان الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية الذي انشأ نتيجة لمفاوضات شاقسة جدا قد بدأ عمله اخيرا برئاسة السفير ليدفارد التي تتحلل بالفعالية والخبرة . وقد عقد هذا الفريق جلساته الأولى في جوابي مما جعلنا متفائلين بامكانية البدء في هذه الدورة بتنهيد

ولايته • ونشعر بأن موقف الوفد الأمريكي مشجع بصفة خاصة وسيتيح للفريق قدرا اكبر من الحرية في أعماله • وعلى الرغم من أن غياب وفدتين امر يوسف له بلاشك ، الا انه ينبغي ألا يمنعنا في الوقت الراهن عن انجاز عمل هام ومفيد في اطار الفريق العامل الذي يشكل حاليا المحفل الدولي الوحيد الذي يتناول موضع حظر التجارب النووية •

وبالاضافة الى هذا ، فاننا مقتنعون بأن الفريق العامل المخصص الجديد ، اذ ينظر في المشاكل المتعلقة بالتحقق من الامثال لحظر التجارب النووية ، لن يألو جهدا في الاستفادة من أعمال فريق الخبراء العلميين المخصص • ومن المجدى بلاشك أن تكون هناك درجة معينة من التنسيق بين هاتين الهيئتين ، كما ينبغي النظر في المسألة التي اقترحها بعض الوفود حول امكان توسيع ولاية فريق الخبراء •

ان مسألة الأسلحة الكيميائية هي المجال الذي تكاد تحقق فيه اللجنة دورها المؤسسي كهيئة تفاوض متعددة الأطراف • ونقدم تقديرا كبيرا الى رئيس الفريق العامل المخصص، السفير سويكا • ونؤيد الهدف الرامي الى التوصل قبل نهاية هذه الدورة الى اتمام وثيقة يمكن ان تتخذ في العام القادم كأساس لصياغة نص اتفاقية • ويتجلى من المناقشات التي تجرى في الفريق العامل المخصص ان نجاح جهودنا يعتمد اساسا على اتفاق بشأن نظام ملائم للتحقق • وفي هذا الصدد نود ان نعرب عن تقديرنا الى وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية وهولندا ، اللذين قدما مساهمات جديدة ومفيدة جدا في هذا المجال خلال هذه الدورة • وللسبب ذاته نشترك في الاهتمام الذي أثارته المقترحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي اثناء الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة العكسة لنتج السلاح • ومن الممكن ان تساعدنا جد المساعدة التعليقات التي اثارتهها هذه المقترحات ، والردود المتوقعة عليها ، في الجهود التي نبذلها •

وفيما يتعلق بنقطة معينة وهي استعمال الأسلحة الكيميائية ، أود ان اعيد الي الأذهان باختصار موقفنا الذي شرحناه بالفعل في اطار الفريق العامل ، وهو يتمثل فيما يلي : انه ينبغي البحث عن حل لمسألة استعمال الأسلحة الكيميائية ، ضمن اطار اجراء ملائم لمعالجة الشكاوى • ولهذا الغرض ، ينبغي أن تتضمن الاتفاقية المقبلة حكما يخول للجنة الاستشارية صراحة ، صلاحية التحقق في أية شكوى تتعلق باستعمال الأسلحة الكيميائية ، وذلك بصورة مستقلة عن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي ينبغي التأكيد من جديد بصراحة على صحته • وينبغي ان يقوم مثل هذا الحكم على أساس الاعتراف بحقيقة ان اى استعمال للأسلحة الكيميائية سينطوى بالضرورة على خرق التزام واحد أو أكثر ، من الالتزامات المتضمنة في مجال تطبيق الاتفاقية •

بيد أنه من الضروري ان يكون من الممكن جدا اجراء تحقيق سريع في استعمال الأسلحة الكيميائية • ولهذا السبب ينبغي وضع نص خاص لكي يمكن الشروع في التحقيق بصورة تلقائية السى حد ما بعد تلقي شكوى مؤيدة بالاستندات • ان صلاحية اللجنة الاستشارية ، في هذا النطاق يجب ألا تقتصر على حالات استعمال الأسلحة الكيميائية من قبل دولة من الدول الأعضاء فسي الاتفاقية فحسب بل ان تشمل أيضا حالات استعمال هذه الأسلحة بمساعدة دولة من الدول الأعضاء • وقد اقترح وفد في العام الماضي صيغة وردت بين التعليقات على العنصر الثالث عشر، وتشتمل هذه الصيغة على هاتين الامكانيتين : اننا لاحظنا ان عدة وفود قامت بالاعراب عن آراء مماثلة في هذا العام ، لذلك نأمل أن اقترحتنا قد يشكل الأساس لحل وسط من شأنه انه يحسم هذه المسألة الحساسة •

وسرني ملاحظة ان اللجنة تبدو مصممة من الآن فصاعدا على أن توجه لمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي كل الاهتمام الذي تستحقه ، وبطهرانه تم التغلب على بعض التحفظات التي أبدت في الربيع الماضي ، وتم تقديم مقترحات بانشاء فريق عامل معنني بهذا البند من جدول أعمالنا • اننا نؤيد ذلك من حيث المبدأ ، الا ان المشكلة الحقيقية لا تكمن في انشاء هيئة فرعية أو عدم انشائها بل في إيجاد طريقة للضي قدما في هذه المسألة • فمن الضروري أن يكون للفريق ولاية مناسبة بسبب التعقيد التقني للموضوع ولأننا لا نملك تجربة في المفاوضات بشأن تحديد الأسلحة ونجح السلاح في هذا المجال •

ومن المرجح ان تكون مناقشاتنا تائهة ما لم تكن هناك ولاية تحدد لها هدفا معينا • لقد قام وفدى باستمرار بتوجيه انتباه اللجنة الى الحاجة الملحة للنظر على سبيل الأولوية ، في المسائل المتعلقة بحظر فعال للمنظومات المضادة للتوابع يمكن التحقق منه • وقد تكسون هذه المهمة بحد ذاتها منطوية على قدر كاف من الطموح • وبالرغم من اختلاف الآراء في هذه اللجنة حول هذا الموضوع ، فقد لاحظنا بارتياح انه طرأ بعض التغيير على طريقة تفكير بعض الوفود •

وفيما يتعلق بهذه النقاط التي اشترت اليها بالاضافة الى النقاط الأخرى التي ستطر فيها هذه اللجنة ، علينا ان نضع في الاعتبار الدروس التي استخلصناها من الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنجح السلاح • وفي حين ان تلك الدورة لم تسفر الا عن نتائج ملموسة ضئيلة فقد علمتنا مع ذلك بعض الأشياء ، والدليل على هذا هو المفاوضات بشأن اعتماد برنامج شامل لنجح السلاح التي تمثل الهدف الرئيسي للدورة • وبالرغم من أن التوصل الى اتفاق لم يكن ممكنا ، فقد أتاحت هذه المفاوضات للمجتمع الدولي فرصة فريدة للتعمق في دراسة جميع المسائل المتعلقة بنجح السلاح وترباطها • وعلى هذا فقد تكون هذه المفاوضات قد أدت الى تفهم أفضل للمشاكل ولكل من العواقب ، وهذا في حد ذاته نتيجة لا يستهان بها •

وما زال وفدى يؤيد تماما فكرة مواصلة الجهود نحو اعتماد برنامج شامل لنجح السلاح • وتبين المفاوضات التي عقدت حتى الآن ان هناك اساسا نوعين من المشاكل وهما : المشاكل المتعلقة ببنية البرنامج والمشاكل المتعلقة بالصباقة • ويصدق ذلك بصفة خاصة على الأسلحة النووية وعندما سنستأنف هذه الجهود ينبغي علينا ان نحاول أولا حل المشاكل البنوية •

وفي وقت يساور فيه البشرية جمعا شوك حول مصيرها ونحن عاجزون عن منع تزايد النزاعات الدامية والانتهاكات للقواعد الأساسية التي ينبغي ان تحكم حياة المجتمع الدولي ، فمن واجبنا ان نتساءل ما هي الاسهامات التي يمكن للجنة نجح السلاح ان تقدمها لقضية السلم •

لقد أولت الجمعية العامة عن حق في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنجح السلاح اهتماما خاصا لمنع وقوع حرب نووية • وقدم وفد الهند الى اللجنة مؤخرا اقتراحا بهذا الصدد • على أننا نعيش في عصر نووى ، ولذلك بالذات ينبغي أن توجه جهودنا نحو منع الحرب في جميع اشكالها • اننا نخشى جميعا ان النزاعات التي تبدأ باستعمال الأسلحة التقليدية ، قد تصل بالصدفة أو بالخطأ أو بالحسابات الخاطئة الي العتبة النووية • ولهذا السبب فان احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي هو اساس نجاح نجح السلاح • وعلى غرار ذلك ، فان نجح السلاح التقليدي يشكل حاجبا اساسيا لجميع الجهود الرامية الى تخفيف خطر نشوب حرب نووية • ويرجع

سبب ذلك جزئيا الى تزايد الكمال التقني وقوة فتك الأسلحة التقليدية والى الاستخدام المتزايد لهذه الأسلحة في مناطق مختلفة في العالم •

وفي رأى وفدى ينبغي أن تشكل هذه الاعتبارات الأساس لأية مساهمة تقرر لجنة نزع السلاح أن تقدمها من أجل الحؤول دون نزاع نووى •

الرئيس : أشكر ممثل إيطاليا لبيانها وللعبارة الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة ، وأعطي الكلمة الآن الى ممثل هولندا الموقر ، سعادة السفير فان دونغن •

السيد فان دونغن (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أكدت هولندا مرارا وتكرارا منذ سنوات عديدة على الحاجة للسعي بنشاط الى تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح • وفي هذا السياق لا يمكن لأحد ان ينكر العلاقة الوثيقة القائمة بين ظاهرتي الحد من الأسلحة النووية ، أى بين قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووى من جهة ، وبين قيام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالحفاظ على نظام لا تمييزي وجدير بالثقة لعدم الانتشار • وكما ذكرنا من قبل فان " الانتشار الرأسي غير المقيد يمكن ان يسبب توسع حطـر الانتشار المتزايد في اتجاه أفقي " •

ولذلك ، تعلق حكومتي أهمية قصوى على المفاوضات الثنائية بشأن نزع السلاح التي تجرى حاليا في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اللذين يتحملان وفقا للفقرة ٤٨ من الوثيقة الختامية ، مسؤولية خاصة في هذه المسألة بصفتها الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين تملكان اهم الترسانات النووية •

ولكن هذا لا يعني أنه ينبغي علينا ان نعتمد على هذه المفاوضات فقط وأن نتخلى عن الطرق الأخرى المفضية الى نزع السلاح النووى •

وقد رأيت هولندا باستمرار انه كان يتعين ابرام معاهدة شاملة لحظر التجارب منذ فترة طويلة • وكان حظر التجارب الشامل على مدى عقدين بندا ذا أولوية في جدول أعمال نزع السلاح الدولي ، ومع ذلك فما زالت التجارب النووية مستمرة •

ان الحظر الكامل الذي يمكن التحقق منه لتجارب النباط النووية المتضجرة في جميع البيئات وفي جميع الأوقات سيعرقل الى حد بعيد استحداث أسلحة نووية جديدة سواء من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أو الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • كذلك ، فمن شأن الحظر الشامل للتجارب أن يعزز أمن كافة الدول ، وأن يخلق الظروف اللازمة للتخفيف تدريجيا من أهمية دور الأسلحة النووية ، وأن يقربنا من هدف ضمان الأمن غير المتناقص عند مستوى للتسلح مضطرد الانخفاض • وبالإضافة الى ذلك ، فمن شأن اتفاق عالمي لوقف التجارب النووية ان يعزز الثقة بين الدول •

وبناء على ذلك فمن دواعي الأسف الشديد بالنسبة للحكومة الهولندية انه لن يتم استئناف المفاوضات الثلاثية في ظل الظروف الراهنة •

كما نأسف لعدم قيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالاشتراك في أنشطة الفريق العامل المخصص المنشأ بمقتضى البند ١ من جدول أعمال اللجنة •

اننا ندرك تماما الحجة التي قدمتها الصين وفرنسا بأن معاهدة حظر التجارب الشامل المزمع ابرامها سوف تميل الى تجميد الوضع لصالح الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين تملكان اكبر الترسانات النووية • ونحن لا ننكر ذلك ولكننا نود ان نشير الى أن هذه الحجة تنطبق حتى بقدر اكبر على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تملك القدرة الصناعية والعلمية لتجهيز نفسها بترسانة نووية • ان الأسلحة النووية خطيرة بحيث نجد صعوبة في التسليم بالنظرية القائلة بأنه من الضروري لبعض الدول اجراء المزيد من التجارب لتعزيز قدرتها النووية ، قبل أن يصبح من الممكن النظر في مسألة وقف هذه التجارب • كذلك ، فاننا لعلنا اقتناع بأن نجاح المفاوضات الثنائية المذكورة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي — وهو ما نتطلع اليه بشدة — قد يساعد الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على التغلب على تحفظاتها بشأن حظر التجارب موضع التفاوض هنا •

وحتى اذا كانت معالم الحظر قيد النظر هنا لا تلبى تماما المقتضيات الوطنية لكافة البلدان ، غير انه من مصلحة كافة البلدان ان يتم انشاء نظام رصد دولي متكامل وملائم من شأنه التحقق من الامتثال لمعاهدة حظر شامل للتجارب • وهذا بالذات هو ما سنحاول أن نعمله هذا الصيف ولذلك فسوف نرحب بالاشتراك النشط لكل من الصين وفرنسا في أعمالنا •

والنداء الذي وجهته على التوجب الا يفهم على أننا راضون تماما بولاية الفريق العامل المخصص في الصورة التي هي عليها الآن • اننا نولي اهتماما بالغاً لمسألة التحقق الكافي ، كما هو معروف تماما ، الا أننا لا نعتبر التحقق هدفا في حد ذاته •

وتنص الفقرة ٣١ من الوثيقة الختامية على أن شكل وطرق التحقق التي يجب أن ينص عليها اي اتفاق بعينه تتوقف على أوضاع الاتفاق ونطاقه وطبيعته ، وينبغي أن تحدد بناء على ذلك • ويمكن ان تتغير مقتضيات التحقق بصورة جوهرية بحسب ما اذا كان الحظر المتوخى سيمنع كافة التجارب النووية في جميع البيئات أو مجرد تجارب الأسلحة النووية • ونعتقد انه ينبغي علينا ان نستهدف الجمع بين نقطتين هما : أولا ، تحديد النطاق بصورة جيدة — ومعني هذا في رأي الحكومة الهولندية ان الحظر المتوخى سينطبق ايضا على ما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية ، وثانيا ، نظام ملائم ومعقول للتحقق • وفي هذا الصدد قد اكرر ما قاله سلفي في ٢ نيسان / ابريل ١٩٨١ : " لا ينبغي أن نتعدي في تناول كل عنصر من العناصر المستقلة لمشروع الاتفاقية ، ولا ينبغي أن نغدو اسرى درجة الكمال " •

• واذا أريد اجراء مناقشة معقولة بشأن التحقق ، فانه يتعين تناول مسألة النطاق أيضا • وفي هذا الصدد نؤيد ما قالته مظلة السويد المعوقة السيدة انغاثورسون في الجلسة العاشرة والخامسة والسبعين للجنة في ٣ آب / اغسطس ١٩٨٢ : " انه ينبغي الاستفادة من الفريق العامل المنشأ الآن الى أبعد حد لاستقصاء جميع الجوانب المتصلة بمعاهدة حظر شامل للتجارب النووية " •

ان موضع التحقق في المجال النووي يسمو بطبيعة الحال على مجرد حظر التجارب ، فهو سي طرح نفسه في نهاية الأمر ، مهما بدا ذلك بعيدا ، عندما سيتم النظر في مسألة وقف انتاج الرؤوس الحربية النووية ومسألة تدمير المخزونات • ومن المرجح ان تكون التدابير اللازمة لحظر فعال للتجارب يمكن التحقق منه على نحو ملائم — اذا ما قورنت بتدابير التحقق الدخيلة والتي لا تخس عنها لهذه الأفراس — متواضعة من حيث النطاق •

وقد تكون هناك طريقة الى حد ما لوقف انتاج الأسلحة النووية • الا أنه من المرجح ان تكون فعالة في نهاية المطاف ، وتتمثل هذه الطريقة في وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة • لقد حذت هولندا في كل وقت هذه الفكرة التي اقترحها لأول مرة الرئيس الراحل أيزنهاور، والسبب في ذلك يرجع في المقام الأول الى أن الوقف يمثل أحد التدابير القليلة للحد من الأسلحة النووية التي أنشئ لها بالفعل من حيث العهدأ نظام دولي للتحقق ، وأشير هنا بطبيعة الحال الى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية •

لكن دعوني أتطرق الآن الى الأدوات المتاحة حالياً لمعالجة الموضوع قيد البحث •

ان من دواعي الارتياح بالنسبة للوفد الهولندي ان الفريق العامل المخصص المنشأ بمقتضى البند ١ من جدول أعمال اللجنة وقد تمكن من الشروع في أعماله بلا صعوبة وذلك بفضل قيادة تكمل الموثوقة با سعادة الرئيس • ولقد سعدنا لرئاسة زميلنا الفاضل والمحترم ، السفير كورت ليدغارد من السويد لهذا الفريق • اننا لعلنا اقتناع بأن الفريق العامل المخصص سيحقق تحت قيادته النشطة كل ما تسمح به ولايته المحددة الراهنة • كما اننا نرحب بما طناه من اشراك للدكتور أولف أركسون كمستشار خاص •

ويتعين على الفريق العامل المخصص بمقتضى ولايته الراهنة ان يناقش ويحدد — من خلال دراسة موضوعية — المسائل المتصلة بالتحقق والامتنال بهدف تحقيق المزيد من التقدم نحو حظر التجارب النووية • وعلى الفريق العامل المخصص ان يقدم قبل اختتام دورة عام ١٩٨٢ ، تقريراً الى اللجنة حول مدى تقدم أعماله • وبعد ذلك ستتخذ لجنة نزع السلاح قراراً بشأن طرق العمل اللاحقة بغية الوفاء بمسؤولياتها في هذا الصدد •

ومن الواضح انه يتعين علينا ان نعمل بشئ من السرعة ، للقيام بهذه المهمة في الوقت المحدد لها ، ولذلك نقترح أن يتاح للفريق العامل المخصص أن يعقد من الجلسات العدد الذي يحتاجه ، بغض النظر عن الجلسات التي تعقدها الأفرقة العاملة المخصصة الأخرى •

ان ورقة عمل هولندا CD/312 التي سبق لي عرضها باختصار في الفريق العامل والتي يسعدني أن اقدمها الآن الى اللجنة ، تحتوي على مشروع لبرنامج عمل لأنشطة الفريق العامل المخصص •

ويتضمن الجزء الأول منها بعض الملاحظات العامة التي تبين موقفنا ازاء البند ١ من جدول الأعمال • اننا نعتقد ان الأهمية الكبرى لحظر التجارب النووية تكمن في ما يقدمه هذا الحظر من مساهمة فعالة في وقف الانتشار الرأسي والأفقي على حد سواء • ومن ثم فان حظر التجارب النووية بشكل خطوة هامة في اتجاه نزع السلاح النووي •

وينبغي لحظر التجارب الذي سوف يتفق عليه ان يكون شاملاً وأن يكون عالي التطبيق وبالنظر الى هذا النطاق ، فمن المؤكد ان على الفريق العامل المخصص المنشأ بمقتضى البند ١ ، ان يعتمد على تقارير المفاوضات الثلاثية ، على ألا يعتبر تلك المفاوضات الأساس الوحيد لأعماله • وفيما يتعلق بما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية ، فاننا نعتز على أنه من الممكن التمييز بينها وبين التفجيرات غير السلمية • لذلك ينبغي تغطيتها بحظر التجارب ، ولكننا قد نكون في نهاية الأمر على استعداد للنظر في معالجتها في بروتوكول مستقل •

وينبغي التفكير في انشاء نظام رصد دولي • واذا اريد له أن يكون شاملاً فينبغي ان يكون نظاماً متكاملًا للرصد يتضمن طرق كشف جوية واهتزازية على السواء •

أما الجزء الثاني من وثيقة العمل التي قد مناها فيتضمن خطوطاً عرضية لمشروع برنامج عمل للفريق العامل المخصص • ونقترح ان يبدأ الفريق العامل بالنظر في الجوانب المؤسسية لنظام رصد دولي متكامل •

ولم نجد مبرراً للتخلي عن تقسيم المواضيع الى ثلاثة أجزاء رئيسية للنظر فيها بمقتضى هذا البند كما تم تحديده في الوثيقة CD/95 التي قدمتها استراليا في ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٨٠ • ومن المفيد للفريق العامل أن يعتمد على القائمة التوضيحية بالمواضيع المتضمنة في تلك الوثيقة •

وسيكون النشاط الثاني للفريق العامل المخصص وضع الشروط التقنية اللازمة لانشاء نظام رصد دولي متكامل ، وذلك بالاستناد الى الأعمال التي يقوم بها فريق الخبراء العلميين المخصصين للظواهر الاهتزازية بمقتضى ولايته التقليدية ، وبأدماج طرق الكشف الجوية في نظام الرصد المتوخى •

ان الأحكام التي تتصل بالامثال لحظر التجارب محددة في البند الثالث من برنامج العمل كما نراه •

أما البند الأخير في مشروع البرنامج فيتعلق بطبيعة الحال بالأحكام الختامية لحظر التجارب الشامل • واذا أصبح من الممكن انجاز برنامج عمل على النحو الذي أوجزناه ، وانني اعترف أن هذا افتراض كبير ، فستكون الظروف مؤاتية ، لعقد معاهدة متعددة الأطراف لحظر التجارب الشامل •

ويتضح من برنامج العمل العوجز أن الفريق العامل المخصص سيحتاج الى مشورة خبراء لذلك سيتعين ان يستمر عمل الخبراء في الاهتزازات ومن المرجح انه لن يكون في الامكان الاستغناء عن هيئة استشارية معنية بطرق الكشف الجوي •

وفي الجزء الثالث والأخير من وثيقة العمل التي قد مناها ، نقترح أن يعالج هذا الجانب على نحو مناسب وذلك بتوسيع ولاية فريق الخبراء العلميين المخصصين الذي يعمل حالياً ليشتمل على تقديم المشورة حول طرق الكشف الجوي • وسيكون من الواجب إعادة تكييف اسم الهيئة الجديدة وفقاً لذلك • ولتفادي ضياع الوقت بلا ضرورة ، ينبغي أن ينشأ فريق الخبراء المخصصين الجديد المذكور كجهاز فرعي للفريق العامل المخصص ، وأن يقدم تقاريره الى الفريق الأخير • ويكون فريق الخبراء المخصصين الجديد مطلق اليد بطبيعة الحال فيما يتخذه من اجراءات تتعلق به ، فله أن يقرر على سبيل المثال انشاء هيئتين فرعيتين او اكثر ، يمكن ان تتألف واحدة منها من علماء في الاهتزازات ، بما لا يوقع الاضطراب في مجال التعاون الثمر القائم في فريق الاهتزازات •

وقد أضيفت ملاحظة معينة بشأن تعاون العلماء في الاهتزازات • ان فريق الخبراء لم يتمكن حتى الآن من استيعاب جميع التطورات التكنولوجية ذات الصلة بالموضوع التي تم تحقيقها مؤخراً • وفي رأينا ، ينبغي ابداء اهتمام خاص لوضع اجراءات من شأنها أن تضمن تجهيز كافة المحطات في شبكة عالمية بأجهزة تسجيل رقمية حديثة ، وتركيب حاسبات الكترونية ذات قدرة ملائمة لمعالجة تسجيلات مقياس الاهتزازات وربط هذه الحاسبات بشبكة اتصال دولية •

وبهذا اختتم عرض وثيقة عملنا CD/312 ، ولكنني أود قبل انهاء كلمتي أن أؤكد مرة أخرى أن حكومتي تعتبر حظر التجارب الشامل عنصرا أساسيا من عناصر العطية التي تستهدف تحديد الأسلحة النووية ، وستواصل بناء على ذلك ، تقديم مساهماتها في سبيل تحقيقها •

السيد هردير (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : تبدأ هذه اللجنة اليوم النظر في البند ٢ من جدول أعمالنا - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وأود أن أتناول هذا الموضوع في الجزء الأول من بياني ، وبعد ذلك أود أن أتوقف قليلا عند بعض المسائل المتعلقة بالفريق الجديد وهو الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية •

لقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى للجنة نزع السلاح أن تتخذ الخطوات لمعالجة البند ٢ بتصميم ، نظرا للتطورات الأخيرة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بقيام إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية ، باعتماد خطط طويلة الأجل لزيادة حدة سباق التسلح النووي • إن الحاجة إلى تدابير ملحة لكبح سباق التسلح النووي قد تأكدت مرة أخرى بالتقارير عما تبذلها الولايات المتحدة من جهود جديدة لتبرير حرب نووية ولجعل الانتصار في مثل هذه الحرب أمرا ممكنا •

ونشرت مجلة "انترناشنال هيرالد تريبيون" في تاريخ ١٦ آب/اغسطس في صفحاتها الأولى مقالة جاء فيها انه "بناء على أوامر من حكومة ريغان فقد انجز البنتاغون خطة رئيسية استراتيجية ستكون الولايات المتحدة من كسب حرب نووية مطولة مع الاتحاد السوفياتي" • وطبقا لهذا التقرير الصحفي ، ستحل الخطة محل الأمر الرئاسي ٥٩ الشائن التي اعتمدهت الحكومة السابقة • ويقال ان الخطة تتطوى على عناصر قتالية أكبر ، وهي أكثر تفصيلا في الدعوة إلى خوض حرب نووية ، من ذلك القرار وغيره من الوثائق الأمريكية ذات الصلة • ويستشهد التقرير بمقالة نشرت عام ١٩٨٠ ، وقد عين أحد كتابها مؤخرا مستشارا لدى حكومة الولايات المتحدة • وبين الكتاب ان ٢٠ مليون ضحية من الولايات المتحدة ، سيمثل "معدلا معقولا" في حرب نووية • بيد انه لم تستخلص أية نتيجة حول عدد الضحايا المحتملة في منطقة بلدي في حالة حدوث حرب نووية مطولة في أوروبا الوسطى التي يوجد فيها كثافة عالية للسكان والتي تضم بلدا تتركز فيه أكبر كمية من الأسلحة النووية في العالم • فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر أن عدد الضحايا في هذه المنطقة سيكون أعلى بكثير في حالة حدوث حرب نووية مطولة ؟ وهكذا ينبغي لنزع السلاح ، في ضوء الخطر المتزايد لنشوب حرب نووية ، أن يلعب دورا مركزيا في أنشطة لجنة نزع السلاح • ويجب على اللجنة ان تعطي لهذه المسألة الأولوية التي تستحقها • ومن دواعي الارتياح أن الأغلبية الساحقة للدول قد أعربت عن هذا الرأي في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وفي المناقشات التي أجريتها هنا مؤخرا •

وما زال وفدي يهدف انشاء فريق عامل مخصص للبند ٢ • وسيكون هذا بمثابة دليل واضح ومشجع على أن هذه اللجنة ستوفي بمسؤولياتها • على أن الذي حدث لسوء الحظ ان بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، كما حدث في الماضي ، تعرقل الآن اتخاذ مثل هذه الخطوة وقد استمع وفدي في ١٠ آب/ اغسطس باهتمام بالغ إلى البيان الذي أدلى به الممثل الموقر للولايات المتحدة والذي أعلن فيه : "اننا نعتقد أن التفاوض بشأن تدابير مجددة لنزع السلاح تعتبر المهمة الرئيسية العاجلة التي تواجهنا" • إلا انه لسوء الحظ لم يتم التوصل إلى استنتاج فيما يتعلق بدور لجنة نزع السلاح في هذا الصدد • ويبدى وفدي اهتماما كبيرا لمعرفة ما اذا

كان الوفد الأمريكي ، بالنظر الى الرأى السابق الذكر ، على استعداد لمراجعة موقفه وللموافقة على انشاء فريق عامل مخصص للبند ٢ . كما لاحظنا بسرور في ٥ آب/ اغسطس أن جمهوريـة الصين الشعبية قد اعربت عن تأييدها لانشاء هذا الفريق العامل .

وخلال مداولاتنا السابقة ساق البعض الحجة القاطلة بأن لا داعي لفريق عامل معسني بالبند ٢ نظرا للمفاوضات الثنائية الجارية . وهذه المفاوضات بطبيعة الحال ذات أهمية كبرى ونحن نتمنى أن تكلل بالنجاح . وأملنا انه سيكون في الامكان تحقيق نتائج مجدية ، على أساس مبدأ المساواة والأمن المتكافئ .

على أن المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف لا يستبعد بعضها بعضا على الاطلاق . وكما جاء في الوثيقة CD/4 التي قدمتها المجموعة الاشتراكية في ١٩٧٩ ، فإنه ينبغي ألا يكون اعداد وسير المفاوضات بشأن وقف انتاج الأسلحة النووية وتدويرها على حساب المفاوضات الثنائية ، كما ينبغي ألا يعرقل تحقيق اتفاق ثنائي .

وينبغي أن يكون هدف المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن البند ٢ ايجاد نهج شامل لنتج السلاح النووي ، وقد يساعد ذلك على دعم المفاوضات في محافل أخرى . وفي السنوات الأخيرة تجمعت مقترحات عديدة واصبح من الممكن دراستها بطريقة اكثر تنظيما ومنهجية في فريق عامل مخصص . وفي هذا الصدد لا يخيب عن بالنا في جملة أمور ما يلي :

المقترحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنتج السلاح ، بشأن اعداد برنامج لنتج السلاح النووي واعتماد . وتنفيذ . على مراحل . المقترحات التي قدمت من الهند والمكسيك والسويد وابرلندا في الدورة الاستثنائية الثانية بشأن تجريد متبادل للأسلحة النووية .

" استراتيجية الخنق " الكندية بالاضافة الى الاقتراح الذي قدمته كل من استراليا وكندا حول منع انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة (CD/90) .

وهذه مجرد قائمة على سهيل المثال لا الحصر ، اذ تبين وثيقتا العمل CD/171 وCD/293 اللتان أعدتهما الأمانة العامة أن هناك مادة تكفي ليقوم فريق عامل مخصص للبند ٢ بتجهيزها وتحويلها الى برنامج لنتج السلاح النووي .

ان المسألة المرتبطة بالبند ٢ ارتباطا وثيقا هي مسألة منع حرب نووية . وعلى الرغم من ان الجمعية العامة قد اكدت في تقريرها عن دورتها الاستثنائية الثانية على أن منع حرب نووية ستظل أشد مهام يومنا الحاضر خطورة والحاجا ، الا أنه لم يكن في الامكان التوصل في تلك الدورة الى اتفاق على التدابير الملحة في هذا الصدد . ولم تكن بعض الوفود مستعدة بالفعل للموافقة على انشاء جهاز فرعي يقوم بمعالجة هذه المسألة ، الا في الساعات الأخيرة للـدورة الاستثنائية الثانية .

ونرى ان الوقت قد حان لتواصل هذه اللجنة العمل الذي شرع فيه في الدورة الاستثنائية الثانية . لذلك يهدف ودي الاقتراح الذي قدمه الوفد الهندي في ١٢ آب/ اغسطس بانشاء فريق عامل يضطلع بمفاوضات بشأن تدابير ملائمة وعملية لمنع نشوب حرب نووية . وينبغي لهذا الفريق ان ينظر في المقترحات المختلفة التي تهدد فالى ضمان تجنب استخدام الأسلحة النووية

ومنع نشوب حرب نووية وما يتصل بذلك من أهداف • وفي هذا الصدد ، فإن التزام السدول الحائزة للأسلحة النووية بالألا تكون الهادئة باستعمال الأسلحة النووية ، أمر ذو أهمية خاصة •
وتؤكد الأحداث الأخيرة ايضا على الحاجة الملحة للهدء بمفاوضات بشأن حظر الأسلحة النيوترونية النووية •

وتحضر الولايات المتحدة في الوقت الراهن ، وفقا لتقارير صحفية ، لانتاج نوع ثالث من الرؤوس الحربية النيوترونية • وجاء في التقرير ان جزءا كبيرا من الرؤوس الحربية التي يبلغ عددها ٢٣ ٠٠٠ رأسا ، والتي تنوى الولايات المتحدة انتاجها في غضون العشر سنوات المقبلة ستكون نيوترونية • وهناك بوادر متزايدة تبرر قلقنا الذي أعرب عنه عدة مرات في لجنة نزع السلاح ومفاده ان ادخال أسلحة نيوترونية في الترسانات العسكرية أمر من شأنه ان يخفض العتبة النووية • وما يؤيد ذلك في جملة أمور ان الشخصيات العسكرية البارزة في الولايات المتحدة تتكرر الآن " بصورة من الصور لتفويض الترخيص " باستعمال الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا الوسطى • وقد بينت دراسة أمريكية أجريت مؤخرا ، انه سيكون استعمال ٥ - ٢٠ من الرؤوس الحربية النووية النيوترونية لتدمير فرقة دبابات من الجانب الآخر • ويبدو هنا مرة أخرى ان المخططين العسكريين ينظرون الى هذا السلاح على أنه نوع خاص من أنواع الأسلحة التقليدية ، متجاهلين بذلك تماما الآثار الدمارية التي يمكن ان تترتب على استخدام هذه الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى وفي أجزاء أخرى من الكرة الأرضية ، ناهيك عن الآثار العالمية التي تتصل بدور الأسلحة النيوترونية كشرارة تؤدي الى اندلاع حرب نووية شاملة • وفي رأى المخططين العسكريين الذين سبق ذكرهم ، أن السلاح النيوتروني هو السلاح المثالي لما يسمى بساحة القتال المتكاملة أو " ساحة القتال الالكترونية البيولوجية الكيميائية النووية التقليدية " • ويبدو وفدى ، اذ يأخذ في الاعتبار جميع هذه التطورات ، أن يؤكد من جديد على اقتراح مجموعة البلدان الاشتراكية، انه ينبغي للجنة نزع السلاح ان توجد الظروف اللازمة على الصعيد التنظيمي للتفاوض بشأن حظر الأسلحة النيوترونية النووية • وسيكون افضل اطار لاجراء هذه المفاوضات انشاء فريق عامل ملائم •

وبعد ان قمت ببحث المسائل المتصلة بالهند ٢ ، أود ان اشارك في الاقتراح القائل بأن تقوموا يا سيادة الرئيس ، بمواصلة مشاوراتكم الرامية الى ايجاد نهج مشترك لتوجيه أعمال اللجنة في المستقبل بخصوص الهند ٢ • ونأمل انه سيكون في امكانكم قريبها ان تقدموا الى اللجنة تقريرا عن تلك المشاورات لكي يتسنى لنا اتخاذ القرار المناسب • وفي رأى وفدى ان عقد بعض الجلسات غير الرسمية بشأن الهند ٢ لن يكون كافيا •

ومن المقدر ان يكون النهج المرسوم اعلاه وسيلة حقيقية لدعم " لجنة نزع السلاح كمنظمة " كما اعرب عن ذلك السفير سادلير من النمسا في ٥ آب/ اغسطس • واود ان اضيف بسرعة " كمنظمة للمفاوضات " ، بما ان مجرد المناقشات والمجادلات الفنية أو حتى " الممارسات التثقيفية " لن تكون كافية •

وينطبق هذا ايضا بصورة كاملة على أنشطة الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية الذي عقد جلسته الأولى في الأسبوع الماضي • وفيما يتعلق بأعمال هذا الفريق ، يود وفدى ان يؤكد على ما يلي :

أولاً ، ينبغي ان ينطلق الفريق في مباشرة أعماله ، من مبدأ ان نطاق الحظر لا يتناقض معين لنزع السلاح هو الذي يحدد طرائق التحقق الخاصة به . وقد تم التأكيد على هذا الهدأ من جديد في الفقرة ٣١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . ولذا لك يوافق وفد ي على الرأي الذي أعرب عنه سفير باكستان الموقر في ١٠ آب/ اغسطس، والذي مؤداه ان " المسألة الأولى التي تتصل بالتحقق هي نطاق حظر التجارب " . ولا يمكن للفريق العامل ان ينتقل الى مناقشة وتحدد المسائل المتعلقة بالتحقق الا على أساس الفهم الجيد لنطاق اتفاقية لحظر التجارب الشامل . وفي رأي وفد ي ، ينبغي أن يشمل نطاق مثل هذه الاتفاقية حظر جميع تجارب الأسلحة النووية من قبل جميع البلدان والى الأبد .

ثانياً ، ينبغي أن تتم مناقشة وتحدد المسائل الخاصة بالتحقق بطريقة عملية ورشيدة، اذ لا يخرّب عن الهال أن هدف هذه اللجنة هو وضع معاهدة لحظر التجارب الشامل ، ولذلك يتعين على الفريق أن يركز أعماله على المسائل السياسية والقانونية الرئيسية الخاصة بالتحقق في إطار هذه المعاهدة وألا يجرى مناقشات أكاديمية نظرية حول التحقق ، وينبغي للجنة ، في هذه الدورة التي تمثل في الواقع المرحلة الأولى لأعمالها ، أن تدرس جميع المقترحات ذات الصلة وان تحدد المسائل التي ستشكل الأساس لنظام خاص بالتحقق . وفي العام القادم قد ينتقل الفريق على أساس ولاية جديدة الى الصياغة الفعلية للمعاهدة ككل .

ثالثاً ، سيعارض وفد ي كافة المحاولات لتحويل الفريق العامل المخصص الى فريق تقني آخر . ففي رأينا ان الفريق لا يشكل المكان المناسب لمناقشة الجوانب الادارية والمالية والقانونية لما يسمى بنظام رصد دولي للاهتزازات . فهذه المسائل التي لا شك في أهميتها ، يمكن ايجاد الحل لها عندما سيكون هناك اتفاق بشأن الأحكام الأساسية لمعاهدة خاصة بحظر التجارب الشامل ، ويمكن حينئذ انشاء هيئة ملائمة لمعالجة هذه المسائل ذات درجة عالية من التنظيم والتقنية . أما التصرف بالطريقة الأخرى فيكون بمثابة " وضع العربة أمام الحصان " . فما هي الأشياء التي يمكن مناقشتها في هذا الصدد اذا كنا لانزال نجهل نطاق الاتفاقية ، ولا نعرف ما هي البلدان التي ستتضم اليها وتوفر البيانات لأجل التبادل الدولي ؟ وبالإضافة الى ذلك ، اذا لم يتم ابرام المعاهدة نظرا لموقف بعض البلدان الا في المستقبل البعيد ، فسوف تكون التكنولوجيا قد تطورت الى حد أبعد ، وقد تكون الاختبارات التقنية والتنظيمية الحالية قد أصبحت حقيقة .

رابعاً ، ينبغي أن يكون من المفهوم بجلاء أنه لا يمكن ولن يكون في الامكان وضع نظام كامل ومحكم للتحقق . وفي هذه الحالة ، كما في الحالات الأخرى ، لا ينبغي البحث عن النظام المثالي للتحقق وانما عن النظام الذي يمكن التوصل اليه والذي سيوفر الضمانات الكافية بأنه سيتم اكتشاف التجارب السرية . ان الوسائل التقنية للتحقق الموجودة حالياً ، والتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ، بالإضافة الى بعض اجراءات التعاون الدولي بما في ذلك التحقق بالتحدي، كلها أمور تجعل احتمال كشف هذه التجارب يمكن الحدوث الى حد كبير للعناية وبهري وفدى بعد ايمان النظر في الأمر ، ان التهديد الذي يشكله انعدام حظر كامل للتجارب بالأسلحة النووية اكر بكثير من الحظر البسيط الذي يشكله نظام غير محكم للتحقق .

وقبل أن اختتم بياني ، لا يسعني الا ان اعرب من جديد عن القلق الذي يساور وفد ي بشأن موقف كل من فرنسا وجمهورية الصين الشعبية ازاء الفريق العامل المعني بحظر التجارب

النووية • اننا نأمل أن هذين البلدين سيعيدان النظر في موقفهما وسيشتركان بنشاط في هذا الفريق • كما سمع وفدي بأسف عميق في ١٠ آب/ أغسطس في الجلسة العامة ، وفي ١٢ آب / أغسطس في الفريق العامل تأكيد الولايات المتحدة من جديد موقفها بأن حظر التجارب الشامل ليس الا " هدفا نهائيا " ، وأن الوقت الراهن " ليس مؤاتيا " لعقد مفاوضات بشأنه •

وبالإضافة الى ذلك ، أعلنت شخصية بارزة في حكومة الولايات المتحدة ، في ٦ آب / أغسطس وهو الذكرى السنوية لهيروشيما ، أن الولايات المتحدة ستواصل تجريب القنابل النووية وقد تزيد من حجم الأسلحة المجرية •

وبالنظر الى هذا ، قد يتساءل المرء عما هو الغرض الذي سيخدمه الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية • اننا نشارك في هذا الصدد الوفد السويدي في الشكوك التي أبدأها في ٢ آب/ أغسطس فيما يتعلق بموقف الدول الحائزة للأسلحة النووية والمذكورة فيما تقدم •

لقد أكدنا مرارا وتكرارا على أن المفاوضات بشأن التحقق ينبغي ان تكون لها صلة بالاحتياجات العملية التي تتطوى عليها الاتفاقات الخاصة بنزع السلاح والآن تفيد في تغطية انعدام الارادة السياسية للاتفاق على بعض تدابير الحد من الأسلحة ونزع السلاح • واذا انتصت احدي الجهتين استخدام الفريق الذي انشئ على التول هذا الغرض، فلن يكون ذلك في صالح هذه اللجنة ولا في صالح قضية نزع السلاح • أما بالنسبة لوفدي ، فاننا على استعداد للقيام بدور نشط في الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية على أساس الاعتبارات المذكورة فيما تقدم •

السيد كوميفتش (هنغاريا) : السيد الرئيس، أود بادىء ذي بدء ، وأنا أخذ الكلمة للمرة الأولى في جلسة عامة رسمية، ان اشارك غيرى في عبارات التهنئة التي تم تقديمها بمناسبة توليكم منصب رئاسة اللجنة خلال هذا الشهر من الدورة ، العتسم بصعوبة غير عادية، وانتهز هذه الفرصة ايضا لأعرب عن تقديري وفدي لسلفكم ، السفر أوكاوا من اليابان ، لما قدمه من مساهمات ثمينة في أعمالنا خلال الشهر الحاسم الذي سبق الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

لقد اعتاد كل من مكث في هذه اللجنة فترة طويلة بقدر كاف على رؤية الزملاء الطبيين يتوارون من بيننا الواحد بعد الآخر بمرور الزمن • وفي هذا الشهر نأسف لملاحظة غياب كل من السيدة انغا ثورسون من السويد ، والسفير يو بايون من الصين والسفير فالديعيزو من بيزو، الذين ينبغي الاشادة بأعمالهم في اللجنة • وما يهدد هذا الشعور بالأسف هو سعادتنا بالترحيب بصديقنا القديم ، السفير يون داتكو من رومانيا ، الذي اتمنى له النجاح في منصبه الجديد •

ووفقا لبرنامج عملنا وتمشيا بصورة كاملة مع الأولويات التي أقرت منذ فترة طويلة والتي لم يتم التأكيد عليها من جديد الا مؤخرا ، أود ان اتناول اليوم ، أولا وقبل كل شيء المسائل المتعلقة بالهند الأول والثاني في جدول أعمالنا ، أى : وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وحظر التجارب النووية • وقد تركز الاهتمام في واقع الأمر على هاتين المسألتين بالذات على مدى الدورة الاستثنائية الثانية التي اختتمت منذ اسابيع قليلة فقط •

لقد عقدت الدورة الاستثنائية في ظروف دولية عسيرة ومشيرة للقلق بصفة خاصة ، وفي فترة اعتبرت وثبت كذلك انها غير مؤاتية لهذا لجهود تهدد فالى الحد من سباق التسلح والى تشجيع نزع السلاح الحقيقي • ومع ذلك فقد ذهب الوفد الهنغارى على غرار الأغلبية الكبرى للدول الأعضاء

الى الدورة الاستثنائية وهو مصمم تماما على ألا يألو جهدا للاسهام في ازالة التهديد بوقوع كارثة نووية ، وفي وقف سباق التسلح ، ولا سيما من حيث الجوانب النووية ، وفي دعم تدابير ملموسة لنتج السلاح .

وأعربت الدورة الاستثنائية بوضوح ، وان لم تتمكن من التوصل الى استنتاجات وتوصيات محددة ، عن " شدة انشغال البال بحظر نشوب حرب ولاسيما حرب نووية " وأعلنت بلا فموضر ان منع كارثة نووية " سيظل أشد مهام يومنا الحاضر خطورة والحاحا " .

ان شعوب البلدان مثل بلدى ، التي عانت من الأهوال والدمار في حربين عالميتين والتي تعيش في ظل تكديس لم يسبق له مثيل لأسلحة التدمير الشامل ، قد أدركت تماما انها اذا ما ارادت البقاء على الحياة ، واذا ما ارادت ان تعيش في مناخ يسوده السلم والأمن ، فيتوجب منع نشوب حرب نووية كما يجب وضع نهاية لسباق التسلح النووى .

أمام هذه الخلفية تناول الوفد الهنغارى مع وفود الأظبية الساحقة للدول الأعضاء المسائل الأساسية للدورة الاستثنائية الثانية . وقبالة هذه الخلفية ساند ممثلو المنظمات غير الحكومية والحركة العالمية النطاق للرأى العام ، بطريقة لم يسبق لها مثيل ، الجهود التي بذلتها تلك الوفود . وأمام هذه الخلفية رحب الجميع بالتعهد الرسمي للاتحاد السوفياتى فيما يتعلق بعدم الهدم باستعمال الأسلحة النووية ، وحثوا الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على التعهد بالتزامات مماثلة ، أى العمل وفقا للمسؤولية الخاصة التي يجب أن تتحملها من أجل مستقبل البشرية .

ان الوفد الهنغارى لعلى اقتناع تام بأن اضطلاع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بمثل هذا الالتزام ، من شأنه ان يقلل الى حد كبير من خطر نشوب حرب نووية ، وأن يعزز الثقة فيما بين تلك الدول ، وكذلك ثقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيها ، ومن شأنه ايضا ان يكون في الواقع بمثابة حظر لاستعمال الأسلحة النووية . وقد يخلق مثل هذا التطور في الأحداث الجو الالزم لاتخاذ خطوات أخرى نحو تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها .

ان العدد الكبير من البيانات التي أدلى بها خلال الجلسات الأربع الأولى من هذه الدورة قد اقنع وفدى بأن أظبية أولئك الذين يجلسون حول هذه المائدة على استعداد ورضى لهدم مفاوضات جديدة بشأن مسائل ذات أولوية عليا مثل منع وقوع حرب نووية ، بالاضافة الى جوانب مختلفة من نتج السلاح النووى . اننا نرحب بهادرة الاستعداد هذه ، ونحن على أهبة الاستعداد للاشتراك بنشاط في هذه المفاوضات . وأود في هذه المناسبة ان أعرب عن ارتياح وفدى لورقة العمل - الوثيقة CD/309 - التي قدمتها الهدد في الجلسة السابقة ، فيما يتعلق بمشروع ولاية لفريق عامل مخصص من المقرر ان ينشأ وفقا للبند ٢ من جدول أعمالنا . ان الوفد الهنغارى اذ كان ولا يزال يؤيد انشاء مثل هذا الفريق العامل منذ سنوات عديدة ، ليرحب بهذه المبادرة الجديدة . وينضم وفدى الى عدد كبير من أعضاء هذه اللجنة ليرجوكم با سيادة الرئيس ، الشرع فوراً في احراء مشاورات مستعجلة حول ذلك الاقتراح . كذلك فمن الممكن ان تعقد اللجنة دون ابطاء جلسات غير رسمية بشأن الموضوع ذاته .

لقد اعربت الأسرة العالمية للدول ، بما فيها شعوب بلادنا ، عن سخطها لأن مفاوضات نتج السلاح لم تسفر عن أى نتائج ملموسة في السنوات الماضية ، ويزداد النقد والتوقعات ،

وأصبحت مسؤولية لجنة نزع السلاح ككل ومسؤولية اعضائها ، أكبر منها في أي وقت مضى • وفي الدورة الاستثنائية تحدى بعض الوفود بعناد رغبة وتصميم الأغلبية العظمى بل للجماهير الشعبية في بلادها ، كما سدت الطريق بعناد في سبيل أي جهد يستهدف التوصل الى اتفاق بشأن اشد قضايا الساعة اهمية • وأصبح الضغط الآن مسلطاً على هذه اللجنة ، وهو يتصاعد على نحو واضح • فإذا أردنا أن نتفادى التعرض للانتقاد والادانة على الصعيد العالمي لفشلنا في العمل وفقاً لمهمتنا ، يجب علينا الشروع في مفاوضات ملموسة بشأن المسائل ذات الأولوية فسي جدول أعمالنا • ويمثل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي أحد هذه المواضيع ذات الأولوية ، كما حاولت ان اشير اليه على التو • والموضوع الآخر من هذا القبيل ، الذي هو في الواقع أول بند في جدول أعمالنا هو حظر التجارب النووية •

ان الحظر العام والكامل لجميع تجارب الأسلحة النووية مهمة لا تحتل التأخير على الاطلاق • وهو عبارة عن مشكلة كان من المفروض إيجاد حل لها منذ فترة طويلة • وقد أمر رب رئيس الوفد الهنغاري في بيانه الذي أدلى به في الدورة الاستثنائية عن شيء من التفاؤل وكثير من الآمال عندما قال الآتي :

" ما يبعث على التفاؤل ان نلاحظ في هذا الصدد القرار الذي اعدته لجنة نزع السلاح في نيسان / ابريل الماضي في جنيف ، بأن يشرع فريق عامل قريباً في دراسة هذا الموضوع • وسنبدل كل ما في وسعنا لضمان مساهمة الفريق العامل في وقف كافة التجارب بالأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن " • (A/S-12/PV.9 و P.31) •

ويرحب الوفد الهنغاري بالقرار الذي اتخذته اللجنة في الجلسة الأخيرة ، وبهنيئ السفير كورت ليد غارد من السويد ، رئيس الفريق العامل المخصص للبند ١ • وبوسعنا ان نؤكد له دعمنا وتعاوننا التامين •

وفي شهر نيسان / ابريل تصرف وفد ي بروح من التعاون والتراضي عندما انضم الى توافق الآراء بشأن ولاية ذلك الفريق العامل • وقد اعتبرنا ، ومازلنا نعتبر صبغة الحل الوسط كأساس يمكن ، بل يجب ان تنطلق منها الأعمال الملموسة في سبيل التفاوض بشأن معاهدة حظر عام وكامل لتجارب الأسلحة النووية • ونؤيد تماماً تفسير السفير هرذر من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، للحكم الخاص بتلك الولاية ، في البيان الذي أدلى به في ٢١ نيسان / ابريل ، وسشارك الوفد الهنغاري في أنشطة الفريق العامل طبقاً لذلك التفسير • وبوافق وفد ي تماماً على الآراء الستة اعرّب عنها زميلي من الجمهورية الديمقراطية الألمانية الذي تقدمني ، بصدد اعمال الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية •

ويرى الوفد الهنغاري في اطار البند ١ من جدول الأعمال ، حاجة للاعراب عن اسفه واستيائه ازاء موقف كل من الصين وفرنسا اللتين قررتا عدم الاشتراك في الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية • وأملنا الشديد ألا يدوم موقفهما السلبي لفترة طويلة •

أما الاحبار المعلقة فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة بشأن تجريب الأسلحة النووية، ورفض حكومة الولايات المتحدة السافر لاستئناف المحادثات الثلاثية بخصوص حظر التجارب الشامل، فقد كانت بمثابة صفة في وجه جميع أولئك الذين يتلغفون لهدم المفاوضات بشأن تلك المسألة ذات الأولوية العليا • واحتمال قيام الولايات المتحدة حتى بزيادة حجم الأسلحة المحرمة ،

كما أشار الى ذلك مؤخرا احد كبار المسؤولين في واشنطن ، سبب وجبه للاهتمام والقلق ، ليس لدى أعضاء هذه اللجنة فحسب بل لدى البشرية جمعاء .

ان الوفد الهنغاري ينتظر كذلك بتلهف بيانا مفصلا وغير مبهم من الوفد الامريكسي ، بوضوح فيه نوايا حكومته في ذلك الموضوع الهام جدا .

ثمة مع ذلك نقطة أخرى أود أن اعالجها اليوم . لقد رحب الوفد الهنغاري خلال دورة الربيع للجنة ، باعتقاد ولاية جديدة للفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية تسمح له بتعجيل صياقة اتفاقية لحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية ، وتدمير هذه الأسلحة . ونرى أنه من الضروري ، كما أكدنا على ذلك ايضا في الدورة الاستثنائية ، أن تبذل جهود جديدة لوضع هذه الاتفاقية وإبرامها في وقت مبكر . ومن الواجب أن نأخذ في الاعتبار أن بعض المقررات المتعلقة بصنع وبيع نوع جديد من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الغربية وهي الأسلحة الشطرنجية ستعطي على الأرجح اندفاعا جديدة لسباق التسلح . لذلك هناك ما يسوغ وبلح بصفة خاصة على مطالبة جميع الدول الأعضاء بالاسهام بنشاط في الأعمال الجارية في اللجنة منذ ٢٠ تموز/ يوليه في ظل الرئاسة القديرة والنشطة للسفير سوجكا من بولندا .

وأفضل مثال على هذه المساهمة النشطة هو " الأحكام الأساسية " لاتفاقية خاصة بالأسلحة الكيميائية قد مها الاتحاد السوفياتي في الدورة الاستثنائية ، وادرجت ايضا هنا بوصفها الوثيقة CD/294 . وفي امكان تلك الوثيقة ، وقد حظيت بتأييد ساحق من الوفود ، ان تعطى زخما كبيرا لمفاوضات حديثة ومعجلة بشأن مشروع اتفاقية ، بشرط ان تبدي جهات اخرى استعدادا ماتنلا .

وهي الوفد الهنغاري ان الفريق العامل قد احرز تقدما كبيرا في مداولاته . ويجب ألا ننسى هنا ذكر النشاط المفيد الذي يقوم به خبراء الأسلحة الكيميائية — وبكفي هذا التقدم على الأقل لوضع مشروع نص مركب لاتفاقية . ان النص المركب ، اذ يتضمن أحكاما تم الاتفاق عليها من قبل ، بالاضافة الى نصوص بديلة للأحكام التي قد يتعذر التوصل الى اتفاق بشأنها في الفترة القصيرة المتأخرة لنا الآن ، قد يسمح لنا ، بل للجمعية العامة ايضا في دورتها المقبلة ، بتقييم التقدم الذي تم تحقيقه ومن شأنه ان يكون حينئذ كأساس مفيد لمفاوضاتنا في العام القادم .

ولا يسعني أن اختتم هذا البيان دون ان اعرب بقوة عن القلق العميق والاستياء الحق لحكومتنا وللرأي العام في هنغاريا ازاء العدوان الاسرائيلي الوحشي على لبنان والشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة بأكملها . لقد قمنا بادانة ذلك الهجوم الابادي والدوافع الامبريالية الكامنة خلفه ادانة شديدة ، ونواصل المطالبة بالانسحاب الفوري لجميع القوات الاسرائيلية من لبنان والأراضي المحتلة الأخرى .

الرئيس : أشكر ممثل هنغاريا لبنيانه وللعبارات الرقيقة التي وجهها للرئاسة ، وأعطي الكلمة الآن الى ممثل الصين العوقر ، سعادة الوزير تيان جين .

السيد تيان جين (الصين) : السيد الرئيس ، أود اليوم ان اتناول باسهاب مسألة حظر الأسلحة الكيميائية . لقد كان لهذه المسألة في جميع الأوقات مكان هام في أعمال لجنة نزع السلاح وقد استرعت بصفة خاصة اهتمام الناس . ويرجع سبب ذلك من جهة الرئيس ان شعوب العالم تهتم مثل هذه الأسلحة اللا انسانية ومن جهة أخرى الى أن خطر نشوب حرب

كيميائية يزداد باستمرار • فان احدى الدول العظمى وقد وجهت اليها اتهامات باستعمال الأسلحة الكيميائية ، ترفض أى تحقيق دولي ، بينما تنهك الدول العظمى الأخرى ، دون اكرثات بالنعارضة داخل البلد وخارجه ، بتجديد ترسانتها من الأسلحة الكيميائية باضافة الأسلحة الكيميائية الشطرية • فالطرف الذى أحرز تفوقا في قدرته على الحرب الكيميائية يحاول أن يحتفظ به ، بينما يحاول الطرف الخاسر ان يستعيد ما خسر من تفوقه • وبذلك يتنافس الطرفان فيما بينهما لزيادة اسلحتهم الكيميائية • وهذه الحقائق بالاضافة الى ما بدا للعيان في بعض النزاعات المحلية منذ الحرب العالمية الثانية ، من شأنها أن تذكرنا بأنه يجب ألا نفتخر لدينا اليقظة تجاه العواقب الخطيرة التي تترتب على استخدام محتمل للأسلحة الكيميائية • وتقع على عاتق لجنة نزع السلاح مسؤولية القضاء على هذا التهديد المريع والتوصل الى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن عقد اتفاقية حظر كامل للأسلحة الكيميائية وتدمير تام لهذه الأسلحة •

ولقد سجلنا بعض التقدم بعد بذل الجهود لسنوات عديدة • ان تقاي ومهسارة الرؤساء المتعاقبين للفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، وما ابداه ممثلون عدديدون من حسن النية وروح التعاون ، فضلا عن الجهود التي بذلها الخبراء - كل هذه الأمور قد مكنتنا من الدخول في مرحلة جديدة لوضع الأحكام لاتفاقية مقبلة • وفي هذا الصدد فان الوثيقة CD/CW/WP.33 التي قدمت في نهاية دورة الربيع ستساعدنا في مفاوضاتنا المقبلة •

وأود الآن ان اقدم بعض الملاحظات بشأن المسائل التالية :

١- نطاق الحظر

لقد اصررنا دائما على ان استعمال الأسلحة الكيميائية ينبغي ادخاله ضمن نطاق الحظر في اتفاقية مقبلة ، وقد اكدنا على موقفنا مرات عديدة سواء في الجلسات العامة أو في جلسات الفريق العامل • كما قمنا مع أربعة وفود أخرى في دورة الربيع بتقديم نص يديل بشأن هذه المسألة • وفي المناقشات التي أجريت منذ ٢٠ تموز/ يولييه اصبحت لهذه المسألة اهمية متزايدة • وأود هنا ان اعرب عن شكرنا الى ممثل رومانيا على ما قدمه من عمل مفيد كمنسق لفريق التشاور بشأن مسألة " نطاق الحظر " • فقد زدونا بقائمة للحلول الممكنة لهذه المسألة والتي ستسهل مناقشاتنا المقبلة •

٢- الاعلان

يمثل الاعلان احد العناصر الرئيسية للاتفاقية المقبلة ، وينبغي أن تتضمن احكامه بنودا مفصلة ودقيقة ، والا فلا يمكن ضمان فعالية الاتفاقية • وأود ان أشير في هذا الصدد الى ما ذكر في المرفق الثاني من الوثيقة CD/CW/WP.33 بأن محتويات الاعلانات ينبغي ان تتضمن ذكر طاقة مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية ومواقعها • ونعتقد ان ذلك أمر ضروري جدا • وفي رأينا كذلك ان مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية المشار اليها هنا ينبغي ان تشمل في آن واحد على المصانع المنشأة خصيصا لانتاج الاسلحة الكيميائية فحسب ، وكذلك المرافق المتخصصة المنضمة الى مؤسسات كيميائية أخرى (كورشة اسلحة كيميائية منشأة ضمن مؤسسة مدنية للصناعة الكيميائية) •

لقد قدم الوفد السوفياتي مؤخرا " الأحكام الأساسية " لاتفاقية خاصة بحظر الأسلحة الكيميائية * وسنقوم بآجراء مزيد من الدراسة لها وتحتوى الوثيقة السوفياتية على أحكام تتعلق بالاعلانات وبتدابير بناء الثقة * وبموجب تلك الأحكام يجوز لبلد أن يبرجأ اعلانه للمجتمع الدولي عن موقع مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية حتى سبع سنوات من تاريخ انضمامه الى الاتفاقية * اننا نجد صعوبة في تفهم الأسباب لمثل هذا التأجيل المطول ، اذ نرى ان انضمام دولة الى اتفاقية يعني انها على استعداد للوفاء بالالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية ، وبناء على ذلك فان موقع مرافق الانتاج التي سيتم ازالتها ينبغي ألا يبقى سرا لهذه الفترة الطويلة من الزمن ، والا فسيتناقض ذلك مع المقصد من تدابير بناء الثقة *

٣- التحقيق

التحقيق عنصر رئيسي آخر في معاهدة مقبلة * فالتحقيق الدقيق الفعال من شأنه أن يكون ضمانا هاما بأن الاتفاقية لن تصبح مجرد قصاصة من الورق * وفي هذا الصدد يكفي الاشارة الى الدروس التاريخية المستخلصة من بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ * فلأن البروتوكول يفقر الى الأحكام اللازمة للتحقق ، فقد تعذر بالطبع على مدى السنوات الـ ٥٠ الأخيرة منذ التوقيع على البروتوكول ، اجراء اى تحقيق دولي عادل في الشكاوى التي تتعلق باستعمال الأسلحة الكيميائية بما في ذلك الشكاوى والتقارير المتعلقة بحرب كيميائية في افغانستان وحلب شرقي آسيا فـ في السنوات الأخيرة * ولا يمكن مثل هذا الوضع الا ان ينال من حجية البروتوكول *

ومن أجل هذا ، نرى انه ينبغي التشديد على التحقق الدولي ، ولا سيما على ضرورة اجراء تفتيش موقعي * والواقع أن عددا كبيرا من الدول قامت بتقديم مقترحات بناءة * وتتضمن الوثيقة CD/CW/WP.33 أيضا عددا من الأحكام الممتازة * بيد انها لا تخلو من عيوب جليلة ، فلم ينص فيها مثلا على اجراء تحقيق موقعي بخصوص الشكاوى او التقارير المتعلقة باستعمال الأسلحة الكيميائية * اننا نعتقد انه لا بد من ادراج مثل هذا الحكم اذا أردنا ان نحاول وضع اتفاقية جديدة بثقة المجتمع الدولي *

لقد لاحظنا ان الاتحاد السوفياتي اذ قام بتقديم " الأحكام الأساسية " قد قبل مبدأ التفتيش الموقعي * وهناك اشارة في " الأحكام الأساسية " الى امكانية اجراء تفتيش موقعي في حالتين * وأدلى بعض الممثلين بتعليقاتهم على هذا الموضوع * وكما ذكرت من قبل فاننا سنقوم بمزيد من الدراسة للاقتراح السوفياتي * ولكنني أود ان ادلي بملاحظة تمهيدية ، فاننا نرى ان ضمان فعالية الاتفاقية يتطلب المزيد من عمليات التفتيش الموقعي ، كالتفتيش الموقعي على ازالة مرافق الانتاج وعلى مزامم استعمال الأسلحة الكيميائية ، الخ *

لقد تبني رئيس الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية منذ بداية دورة الصيف نهجا مرنا ، اذ أنشأ عددا من افرقة التشاور غير الرسمية للاشتراك في مشاورات مكثفة حول بعض المسائل الهامة المتعلقة باتفاقية مقبلة * واننا نرحب بهذا المحاولة المفيدة * ونأمل ايضا ان التشاور سيجرى على أساس النتائج التي تم تحقيقها بالفعل والتي تتجلى في الوثيقة CD/CW/WP.33 *

ان الشعب الصيني قد عانى ايضا اثناء الحرب العالمية الثانية من أضرار الأسلحة الكيميائية * ولكي يتم القضاء الى الابد على خطر نشوب حرب كيميائية ، يأمل الوفد الصيني

بصدق ان يكون في الامكان عقد اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيماوية والتدمير التام لهذه الأسلحة ، في أقرب وقت ممكن • وتحقيقا لهذا الهدف ، نتعهد بأن نبذل جهودا متضافرة مع جهود الوفود الأخرى •

السيد ستيلي (استراليا) : السيد الرئيس ، لقد طلبت الكلمة اليوم لأبين رد فعلنا ازاء الاعلان الذي أدلى به وفدا فرنسا والصين بأنهما لن يشتركا في أعمال الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية •

لقد أكدت استراليا على مدى سنوات عديدة في مفاوضات نزع السلاح على الطابع الأولي لمعاهدة شاملة لحظر التجارب النووية ، كما انها ادت بصورة ثابتة دورا نشطا في المحافل الدولية حول هذه المسألة • وقد اعتقدنا دائما ان مثل هذا الحظر ينبغي ان يكون شاملا بصورة حقيقية وان يحظر كافة التجارب النووية في جميع البيئات وفي جميع الأوقات • ان الحظر الشامل للتجارب يجب ان يكون بحكم تعريفه قادرا على اجتذاب انضمام عالي اليه • ونهي عن القول أن احتمالات تحقيق ذلك تكون أكبر بكثير لو اشتركت جميع الدول التي تقوم بتجارب نووية ، منذ البداية في أعمال وضع الاتفاقية • ولئن يكن يصح القول بأن الفريق العامل الذي أنشأته هذه اللجنة ليس مخولا حاليا بالشرع في مفاوضات بشأن حظر شامل للتجارب ، الا ان الفرصة متاحة له ليقدم مساهمة لتحقيق هذه الغاية • والواقع ان كون الفريق العامل لا يملك ولاية للتفاوض سبب أدعى الى عدم استنكاف أي وفد عن المشاركة •

ولا يسع استراليا الا ان تشعر بالأسف وخيبة الأمل لأن دولتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية قد وحدتا ان من الأنسب لهما الا تشتركا في هذا المعنى • كما ان الجمهور الاسترالي يساوره القلق منذ فترة طويلة ازاء التجريب النووي المستمر ، ولا سيما في منطقتنا • ولن يكون من السهل للحكومة الاسترالية ان تقوم بمهمة تعليل قيام دولتين ترهطهما باستراليا علاقات ممتازة ، برفض الاشتراك في مناقشات تهدف في نهاية المطاف الى وقف هذا التجريب • وتأمل استراليا ان تعيد كل من فرنسا والصين النظر في موقفهما وان تستأنفا في وقت قريب شغل مكانهما الحقيقي في الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية •

وتأمل استراليا ايضا ان تستأنف المفاوضات بين الدول الثلاث الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن •

الرئيس : أشكر ممثل استراليا على بيانه ، وطبقا للقرار الذي اتخذته اللجنة في جلستها العامة ١٥٧ ، أعطي الكلمة الآن الى ممثل النرويج العوقر ، سعادة السفير فايرن •

السيد فايرن (النرويج) : السيد الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن اشكركم لترحيبكم الاستهلاكي الرقيق وأن اهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر آب / أغسطس • ونظرا للتعاون الوثيق القائم بين كنيها والنرويج بسري جدا ان اخاطب اللجنة وهي برئاسةكم • وأود كذلك بصفة شخصية ان اشير الى التعاون الوثيق الذي كان بيننا في مؤتمرات سابقة اسهمت في أعمالها دائما اسهاما كبيرا •

ويجب ان تكون للدورة الحالية للجنة نزع السلاح بالضرورة اهمية اضافية ذلك انها تتعقد مباشرة بعد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • ان الحكومة النرويجية ، على غرار الحكومات الأخرى ، لتشارك في الشعور بخيبة الأمل بعد فشل

الدورة الاستثنائية الثانية في اعتماد وثائق أكثر موضوعية وأبعد مدى ، فهي لم تحقق ما كنا نرجوه • ولكنه من ناحية أخرى ، لم تعتمد الدورة الاستثنائية الثانية صفا • ولا بد للتحليل المتزن من أن يأخذ في الحسبان عددا من الاعتبارات •

أولا ، لقد اتاحت الدورة الاستثنائية الثانية فرصة جديدة لأعضاء الأمم المتحدة كافة بصورة مفصلة ومتعمقة ليطرقوا المسائل الشاملة المتعلقة بالحد من الأسلحة ونتج السلاح • ان معالجة أمور الأسلحة في طائفة المعاصر هي بلا شك مسألة تستحق اهتمام هذه الهيئة العالمية بطريقة لا يمكن ان تتم الا من خلال دورة استثنائية •

ثانيا ، قامت الدورة الاستثنائية الثانية باستعراض ناحية تنفيذ القرارات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية الأولى ، أو عدم تنفيذها • حيث أنه لم يتم التوصل الى نتيجة اجماعية في هذا الصدد ، فقد اكدت الدورة من جديد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى • ومن الضروري التشديد على أن الالتزامات التي تم الاضطلاع بها حينئذ ما زالت سارية المفعول ، بما فيها برنامج العمل •

ثالثا ، ينبغي الاعتراف بأنه تم تقديم عدد من الأفكار والمقترحات خلال الدورة الاستثنائية الثانية • وبقدر ما ستسهل هذه الاسهامات المفاوضات في سبيل تحقيق اتفاقات متوازنة يمكن التحقق منها ، فانه يمكن القول ان الدورة كانت قيمة •

على انه ينبغي ألا تستخف بالمشاكل التي قد تنشأ عن احتمال قيام قطاعات واسعة من الرأي العام ، وقد خاب أملها وظننها لعدم اسفار الدورة الاستثنائية الثانية عن نتائج ملموسة ، بالتشكك على نحو متزايد في جميع مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف ، وبالعراق عنها • لقد أبرزت الاجازات المحدودة للدورة الاستثنائية الدور الحيوي للجنة نزع السلاح باعتبارها هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح • ومن هذا المنظر ، فإن مسألة استعادة ثقة الجمهور في كل ما تتطوى عليه عملية التفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح ، هي ايضا في خطر • وهنا يبدو لنا ان المفاوضات المتعددة الأطراف ، من حيث انتاجها اتفاقات ذات أهمية من الناحية العسكرية ، اصبحت تزداد أهمية اكثر من أي وقت مضى • وهناك حاجة ملحة لتعجيل هذه العملية الآن • وبهذه الروح بنوى وفدى اليوم ان يقدم ورقتي عمل نأمل أنهما قد تشكلان اسهاما متواضعا في هذه العملية •

وما زالت هناك أعمال متابعة هامة يجب ان تقوم بها كل من لجنة نزع السلاح والجمعية العامة نتيجة للدورة الاستثنائية الثانية • وفي نيتنا ان نشترك بقدر الامكان بنشاط في عملية المتابعة هذه •

ومازلنا نعلق أهمية على البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وبسرنا ان نرى الفريق العامل المخصص لبرنامج شامل لنزع السلاح ، قد انشئ من جديد برئاسة السفير فارثيا روبرتز • وتتوى الترويج الاشتراك في هذا الفريق العامل لنزع السلاح حين يستأنف أعماله في ١٩٨٣ •

وبالاضافة الى متابعة مقترحات بلدان أوروبا الشمالية في محالات نزع السلاح والتتبع وفي سياسات عدم الانتشار ، تود الترويج ان ترى لجنة نزع السلاح والجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين وقد عالتا عددا من المسائل في المحال المؤسسي • كذلك ، فاني أستعرض انتباه أعضاء اللجنة الى مقترحاتنا الخاصة فيما يتعلق بلجنة نزع السلاح ، ومعهد الأمم المتحدة

لبحوث نزع السلاح ، والمجلس الاستشاري المعني بدراسات نزع السلاح • أما بخصوص لجنة نزع السلاح ، فان حكومتى تأمل ان اللجنة ستتمكن من تقديم توصية اجماعية الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، وفيما يتعلق بتوسيع عضوية اللجنة بما يتسق مع ضرورة زيادة فعاليتها • ولقد شعر وفدى بالارتياح اذ لاحظ ان الاقتراحات في هذا الصدد قد حظيت بتأييد واسع خلال الدورة الاستثنائية الثانية • ان موضوع جلسة هذا الصباح ، وقف سباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي ، انما هو بند له أولوية في جدول أعمال لجنة نزع السلاح •

ومن المؤكد ان اللجنة بهما ان تفضي المعادلات الثنائية التي استهلكت في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الأسلحة النووية المتوسطة المدى والاستراتيجية الى نتائج يمكن ان تسهل نزع السلاح النووي • أما بخصوص البند الآخر ذي الأولوية ، وهو معاهدة حظر تجارب شامل ، فقد رحبت الحكومة النرويجية بالقرار الذي اتخذ في نهاية الجسز الأول من دورة ١٩٨٢ للجنة نزع السلاح ، بانشاء فريق عامل مخصص يقدم من خلال دراسة موضوعية ، بمناقشة وتحديد المسائل المتعلقة بالتحقق والامثال بهدف تحقيق المزيد من التقدم نحو حظر للتجارب النووية • ويسرنا ان السفير ليدنارد الممثل الموقر من السويد قد انتخب رئيسا لهذا الفريق العامل الهام •

وقد اشتركت النرويج في فريق الخبراء العلميين المخصص منذ انشائه عام ١٩٧٦ للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية السيزمية • والمشاركون النرويجيون هم علماء في صفيقة مجالات الاهتزازات النرويجية (نورسار) • ويلاحظ ان احد العلماء النرويجيين من نورسار يقوم بوظيفة الأمين العلمي للفريق المخصص • وهناك عالم نرويجي آخر يقوم بوظيفة منسق مساعد في فريق الدراسة المعني بالأشكال والاجراءات لتبادل البيانات من مستوى ٢ •

وأجرى علماء النرويج خلال السنوات الـ ١٠ الماضية دراسات واسعة وأتموا مشاريع بحوث واسعة النطاق تتعلق بمشكلة كشف التفجيرات النووية الجوفية وتحديد مكانها وتعيين تصرفها • وقد اشترك خبراء من بلدان عديدة في أنشطة البحث لدى " نورسار " • وأفضى ذلك الى تحسين طرق تمييز الاشارات التي تولدها التفجيرات عن تلك التي تولدها الزلازل • وبالإضافة الى ذلك تنشر " نورسار " نشرة شهرية عن الاهتزازات توجع في أكثر من ٢٠ بلدا •

واقترح الفريق تحت الرئاسة القديرة للدكتور أريكسون من السويد انشاء شبكة عالمية لرصد الاهتزازات لتساعد على التحقق من الامثال لمعاهدة محتملة لحظر التجارب الشامل • ويواصل الفريق المخصص اعماله اذ يضع التفاصيل للطريقة التي ينبغي بها ادارة مثل هذه الشبكة العالمية • وتتمثل احدى المشاكل ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد في كيفية امكن تحقيق تبادل سريع يمكن الاعتماد عليه لكميات هائلة مما ستهترام من البيانات الاهتزازية • وفي السنوات التي مضت منذ أن اقترح الفريق المخصص الأول شبكة عالمية (عام ١٩٧٨ في الوثيقة CCDD/558) ، حدثت تطورات تكنولوجية سريعة فيما يتعلق بتكنولوجيا الحاسبات الالكترونية ونقل البيانات • ومهد ذلك السبيل لامكانيات جديدة لتحسين فعالية التبادل العالمي للبيانات ، وترى النرويج انه من المهم ان يستفيد الفريق المخصص من هذا الوضع الجديد •

وتم استحداث جهاز حاسب الكتروني منخفض التكاليف للتبادل الدولي السريع للبيانات
الاهتزازية كاسهام من النرويج في اعمال الفريق • ومن المقدر ان يصلح الجهاز كنموذج أولي
يمكن زيادة تطوره ليتركب في المستقبل في اى محطة في الشبكة الاهتزازية العالمية •

وبشرفني في هذا الصدد ان اقدم ورقة عمل النرويج المتضمنة في الوثيقة CD/310 بشأن
نظام أولي للتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية في اطار معاهدة لحظر التجارب الشامل • وقد
قام علماء في صيففة مسجلات الاهتزازات النرويجية (نورسار) باستحداث هذا النموذج الأولي
كنتيجة لمشروع بحثي شرع فيه عام ١٩٨٠ برعاية وزارة الخارجية النرويجية • وسيعرض مثل
" نورسار " بعد ظهر اليوم الطريقة التي يحمل بها هذا الجهاز •

اننا نأمل ان هذا الاسهام الوطني سيفيد في الدراسات العقيلة التي سيقوم بها فريق
خبراء الاهتزازات ، وفي المفاوضات التي تجرى ضمن الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية
والذي سيركز جهود • في المرحلة الأولى في مسألة التحقق •

والحكومة النرويجية على استعداد ، كما اشرنا الى ذلك من قبل ، لتوفير خدمات
نورسار كمحطة رصد ضمن نظام عالمي للتحقق من الاهتزازات • وسيواصل النرويج اذ يضع ذلك في
اعتباره ، الاشتراك بنشاط في فريق خبراء الاهتزازات • وسوف نشترك كذلك كمراقبين في الفريق
العامل المعني بحظر التجارب النووية •

ووفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى لنتج السلاح ، وعدد من القرارات التي
اعتمدها الجمعية العامة في دوراتها العادية ، سيحترق اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية
من اشد المهام الحاحا في المفاوضات المتعددة الأطراف لنتج السلاح • وقد رحبت النرويج
بالقرار الذي اتخذ في مستهل هذا العام بشأن تنقيح ولاية الفريق العامل المخصص للأسلحة
الكيميائية • ان المفاوضات التي تستند الى الوثيقة CD/CW/WP.33 والتي تعقد تحت القيادة
النشيطة للسفير سويكا ، تدخل الآن في مرحلة جديدة تستهدف التوصل الى حلول وسط بشأن
المسائل المتعلقة الأساسية • وفي هذا الصدد ، درست النرويج باهتمام المقترحات المتعلقة
بالتحقق والمتضمنة في الأحكام الأساسية لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، وهي الأحكام التي
قدمها وزير خارجية الاتحاد السوفياتي اثناء الدورة الاستثنائية الثانية •

وفي رأى الحكومة النرويجية ان حظر الأسلحة الكيميائية هو من أهم المسائل في جدول
الأعمال الدولي لنتج السلاح •

وبشرفني أن اقدم اليوم الوثيقة CD/311 ، وهي ورقة عمل نرويجية بشأن التحقق في
اتفاقية خاصة بالأسلحة الكيميائية • وتستند ورقة العمل الى برنامج للأبحاث معني بأخذ عينات
لعناصر حرب كيميائية وتحليلها في ظروف شتوية • وقد شرع في هذا البرنامج البحثي الذي ترعاه
ايضا وزارة الخارجية ، عام ١٩٨١ باعتباره اسهاما نرويجيا في أعمال لجنة نتج السلاح • وتتضمن
ورقة العمل موجزا للتقرير البحثي • أما التقرير الكامل فهو مرفق بالنص الانكليزي لورقة العمل •

وتصف ورقة العمل نتائج تحارب ميدانية انصبت على أخذ عينات من العوامل البالعة
السامة للأعصاب وعوامل غاز الخردل وتحليلها في ظروف شتوية • وقد أجريت التجارب الميدانية
لتحنب الظروف المصطنعة المهيأة في مختبر • وتركت العينات في الطبيعة وفي الظروف الجوية
التي كانت سائدة مثل تغير درجات الحرارة والريح والرطوبة النسبية ، وكل هذه الأمور من الصعب
محاكاتها في مختبر •

ودرسنا في إطار برنامج الأبحاث العناصر المختلفة التي تحدد فقدان العوامل الكيميائية لكي نقيم احتمال الخلوصل إلى استنتاجات سلبية أو إيجابية • كما بحثنا اختراق العوامل الكيميائية للثلج وانتشارها فيه ، وهاتان مشكلتان في غاية الأهمية لاجراءات اخذ العينات • ونظرنا بالإضافة إلى ذلك في مشكلة نقل العينات من الميدان إلى مختبر معترف به دولياً • وبينت التجارب الميدانية انه من الممكن تعيين نوع العوامل الكيميائية بتحليل عينات من الثلج تؤخذ خلال أسبوعين وفي بعض الحالات بعد أكثر من أربعة أسابيع من تاريخ الاستخدام المحتمل • ويمكن التحقق من العوامل العشرة للأعصاب مثل "Vx" و "Soman" في فترة زمنية أكبر مما هو الحال بالنسبة للعاملين "Sarin" و "Tabun" •

وفي الجزء الأخير من ورقة العمل قدّمنا بعض الملاحظات الختامية بشأن اللجنة الاستشارية المزمع انشاؤها ضمن إطار الاتفاقية •

وينبغي أن يسمح للجنة باجراء تحقيقات موقعية لكي تفي بمسؤولياتها • وفي رأينا ينبغي أن تنشئ اللجنة وحدة من الخبراء الدوليين ذوي الكفاءة العالية يمكن ان يختار منهم في كل حالة فريق خبراء متعدد الأطراف •

وينبغي للجنة ان تعتد في أقرب فرصة بعد انشاؤها اجراءات تحقق ذات درجة كافية من العروة لتأخذ في الحسبان أي إنجاز علمي جديد • ومن الضروري ان يؤخذ العنصر الزمني في الحسبان عند وضع الاجراءات الخاصة بالتحقيق الوقعي •

اننا ننوي في المرحلة الثانية لبرنامج الأبحاث النرويجي التي ستطبق في شتاء عام ١٩٨٣ دراسة المشاكل المتعلقة بتخزين العينات حتى يمكن تحليلها في مختبر معترف به دولياً • وسندرس كذلك سلوك العوامل الأخرى كالمهيجات والسوابق • وستكرس الجهود أيضاً لمكانية استخدام ما ينتج عن تحليل العوامل الكيميائية في ظروف شتوية كدليل اضافي لتعرفها، إذ ان ذلك قد يوسع إلى حد كبير إمكانية التوصل إلى استنتاجات ثابتة بعد فترة طويلة من الاستخدام المحتمل •

الرئيس: اشكر ممثل النرويج لبيانه وللعبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة •

وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم • هل يرغب أي ممثل آخر في أخذ الكلمة ؟

وكما تعلم هذه اللجنة فقد تم تقديم عدة مقترحات بخصوص البند ٢ من جدول أعمالنا • وفي جدولنا الزمني لهذا الأسبوع ، تركنا المجال مفتوحاً لاحتمال عقد جلسة غير رسمية يوم الخميس القادم في ١٩ آب/ أغسطس، بعد الظهر • وأجرينا بالفعل مشاورة غير رسمية شاملة لجميع هذه المسائل • وما يتبقى لنا الآن هو عقد جلسة غير رسمية في هذه القاعة وفقاً للعادة المستقرة • وأقترح ان نعقد جلسة غير رسمية في ١٩ آب/ أغسطس، في الساعة ١٥/٣٠ للنظر في تلك المقترحات ، أي تلك التي قدمها كل من مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/180 ، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية في الوثيقة CD/259 ، ومجموعة البلدان الاشتراكية في الوثيقة CD/219 ، والهند في الوثيقة CD/309 • وقد تكون هناك أيضاً بعض المقترحات الأخرى • وقد يتسنى لنا كذلك مواصلة تبادل الآراء بشأن الوثيقة CD/272 التي قدمتها منغوليا بمقتضى البند ٧ من جدول الأعمال ، أي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

• وإذا لم يكن هناك أي اقتراح آخر، فسوف نتصرف على هذا النحو

وقد تقرر ذلك

الرئيس: أود أن أخبر اللجنة بأنني طلبت إلى الأمانة العامة أن توجع على الوفود بلافا تلقيناه من القائم بالأعمال السنغالي بطلب فيه الاشتراك في أعمال اللجنة بمقتضى المادتين ٣٣ و٣٥ من النظام الداخلي • أنني أنوي تقديم مشروع قرار يتعلق بهذا الطلب إلى اللجنة في الجلسة العامة التي ستعقد ما يوم الخميس القادم •

وستعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الخميس في ١٩ آب/ أغسطس، الساعة ١٠/٣٠

• صباحا

• أعلن رفع الجلسة العامة

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥